الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

أثر أداء القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة (1990–2022)

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالب (ة):

- سوسن مقسم

تحت إشراف الأستاذ (ة):

-أحسن ركي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم والقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
صيد فاتح	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
أحسن ركي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا
سمير شرقرق	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023 / 2024.

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة/الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
فريق ميدان تكوين العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

استمارة ايداع مذكرة الماستر بعد التصحيح

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): سوسن قسم

تاريخ الميلاد 13/07/1999 بـ عزابة /ولاية: سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

رقم التسجيل: 36005036

صاحب مذكرة الماستر الموسومة بـ: أثر أداء القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990/2022)

السنة الجامعية: 2023/2024

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: أحسن رمي

أصرح بأني سلمت قرص مضغوط به المذكرة في شكل PDF و WORD. وأني قمت بتصحيح جميع الاخطاء والملاحظات المقدمة من قبل لجنة المناقشة. وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد. التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

اسم ولقب وتوقيع الطالب(ة)	اسم ولقب وتوقيع المشرف
سوسن قسم	

ملاحظة هامة

- جميع المذكرات سيتم نشرها على موقع الكلية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

أثر أداء القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة (1990–2022)

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالب (ة):

- سوسن مقسم

تحت إشراف الأستاذ (ة):

-أحسن ركي

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
صيد فاتح	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
أحسن ركي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا
سمير شرقرق	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023 / 2024

الإهداء

بسم خالقي ومسير أموري وعصمت أمري لك

كل الحمد والامتنان

أهدي هذا النجاح لنفسي أولا ثم إلى كل من سعى لإتمام هذه المسيرة

دمتم لي سندا لا عمر له

من كلله الله بالهيبة والوقار...إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم بعد فضل الله ما أنا فيه يعود إلى أبي الرجل الذي سعى طوال حياته لكي نكون أفضل منه

-أبي الغالي-

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني...إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، التي كانت لي الأم والأخت والصديقة داعمي الأول ووجهتي التي استمد منها القوة

أمي الحبيبة

إلى خيرة أيامي وصفوتها إلى من مدت لي أيديهم في ضعفي وأمنو بقدرتي، ضلعي الثابت وأمان أيامي

-أخواتي وأختي_

لا أنسى رفقاء الروح الذين شاركوني خطوات هذا الطريق إلى من هونوا تعب الطريق إلى من شجعوني على المثابرة وإكمال المسيرة، إلى رفقاء السنين ممتنة لكم.

وأخيرا من قال أنا لها نالها وأنالها إن أبت رغما عنها لأتيت بها.

فالحمد لله الذي ما تيقنت به خيرا وأملا إلا وأغرقني سرورا وفرحا ينسيني مشقتي

الشكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

"لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

حمدا وثناء أولا وأخيرا لله عزوجل على جزيل نعمته وكريم فضله

انطلاقا من العرفان بالجميل فإنه يسرني أن أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف "ركي أحسن" على حسن رعايته وتوجيهه ونصائحه لإتمام هذا العمل ونسأل الله أن يزيده رفعة

كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وعلى جهودهم في تقييمها

كما أتقدم بالشكر الخاص إلى كل من أشعل شمعة في دروب علمنا وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إلى كل من علمني حرفا، إلى كل هؤلاء

خالص شكري وتقديري

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر أداء القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1990-2022)، حيث أن القطاع المصرفي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي ودافع العجلة النمو الشامل نحو التقدم، وتم التركيز عليه من خلال الدراسة وصفية تحليلية حيث أن الجزائر شهدت جملة من الإصلاحات الاقتصادية وأبرزها الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي ككل وذلك بصدور قانون النقد والقرض 90-10 وتعديلاته، والذي أكد على ضرورة عصرنة الجهاز المصرفي وتحديث الخدمات المصرفية.

الكلمات المفتاحية: القطاع المصرفي، النمو الاقتصادي، االخدمات المصرفية، قانون النقد والقرض.

summary:

This study aims to clarify the impact of the banking sector's performance on economic growth in Algeria during the period (1990-2022), as the banking sector is considered the primary engine of economic activity and the driver of comprehensive growth towards progress, and the focus was on it through a descriptive and analytical study, as Algeria witnessed a number of economic reforms, the most prominent of which were the reforms that affected the banking system as a whole, with the issuance of the Monetary and Loan Law 90-10 and its amendments, which emphasized the necessity of modernizing the banking system and modernizing banking services

Keywords: Banking sector, economic growth, banking services, monetary and credit law.

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
الشكر	–
الملخص	–
فهرس المحتويات	–
قائمة الجداول	–
قائمة الأشكال	–
مقدمة	أ–ت
الفصل الأول:	
تمهيد الفصل الأول	05
المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول القطاع المصرفي	12-06
المطلب الأول: مفهوم القطاع المصرفي وأهميته	06
الفرع الأول: تعريف القطاع المصرفي	06
الفرع الثاني: أهمية القطاع المصرفي	07-06
المطلب الثاني: خصائص وأهداف القطاع المصرفي	08-07
الفرع الأول: خصائص القطاع المصرفي	08-07
الفرع الثاني: أهداف القطاع المصرفي	08
المطلب الثالث: مكونات القطاع المصرفي ودوره في الاقتصاد	12-08
الفرع الأول: مكونات القطاع المصرفي	10-08
الفرع الثاني: دور القطاع المصرفي في الاقتصاد	12-10
المبحث الثاني: الأدبيات النظرية حول النمو الاقتصادي	22-13
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأهميته وخصائصه	15-13
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي	13
الفرع الثاني: أهمية النمو الاقتصادي	14
الفرع الثالث: خصائص النمو الاقتصادي	14
المطلب الثاني: عناصر وأنواع النمو الاقتصادي ومنافعه وتكاليفه	17-15

الفرع الأول: عناصر النمو الاقتصادي	16-15
الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي	16
الفرع الثالث: منافع النمو الاقتصادي	17
الفرع الرابع: تكاليف النمو الاقتصادي	17
المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي وطرق قياسه وبعض النظريات المفسرة له	22-17
الفرع الأول: محددات النمو الاقتصادي	18
الفرع الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي	19-18
الفرع الثالث: بعض النظريات الاقتصادية للنمو الاقتصادي	22-19
المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية	26-23
المطلب الأول: العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي	23
المطلب الثاني: الدراسات السابقة	26-24
الفرع الأول: الدراسات العربية	25-24
الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	26-25
المطلب الثالث: القيمة المضافة	26
خلاصة الفصل الأول:	27
الفصل الثاني: دراسة تحليلية	
تمهيد الفصل الثاني	29
المبحث الأول: المراحل التاريخية لتطور الجهاز المصرفي الجزائري خلال (1990-2022)	38-30
المطلب الأول: تطور الإصلاحات المصرفية خلال 1990-2014	34-30
الفرع الأول: الإصلاحات المصرفية في إطار قانون النقد والقرض	33-30
الفرع الثاني: أهمية الإصلاحات المصرفية خلال الفترة 1990-2014	34
المطلب الثاني: تطور الإصلاحات المصرفية خلال الفترة 2022/2015	37-35
المطلب الثالث: التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي	38-37
المبحث الثاني: تحليل أداء القطاع المصرفي في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2022/1990.	47-39
المطلب الأول: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر 2022/1990	42-39

المطلب الثاني: تحليل تطور القروض المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	42-45
المطلب الثالث: تحليل تطور الودائع المصرفية إلى إجمالي الناتج المحلي في الجزائر 1990-2022	45-47
خلاصة الفصل الثاني	48
الخاتمة	50-51
قائمة المراجع	53-57

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أهم المؤسسات في النظام المصرفي	09
02	أهمية الإصلاحات المصرفية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)	34
03	رسم بياني يمثل تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: (1990-2022)	40
04	رسم بياني يمثل تطور القروض المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي من 1990إلى 2022:	43
05	رسم البياني يمثل تطور الودائع المصرفية إلى إجمالي الناتج المحلي في الجزائر (1990-2022)	46

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	40-39
02	تطور القروض المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 1990إلى 2022	43-42
03	تطور الودائع المصرفية إلى إجمالي الناتج المحلي في الجزائر 1990 إلى 2022	46-45

قائمة الإختصارات والرموز :

الرمز	المعنى باللغة العربية
PIBR	ناتج محلي إجمالي
TD	إجمالي الودائع المصرفية
GDP	إجمالي الناتج المحلي
CP	القروض المقدمة للقطاع الخاص
TC	إجمالي القروض المصرفية

مقدمة

مقدمة:

عادة ما يرتبط النمو الاقتصادي بمدى قدرة وفعالية الجهاز المصرفي بدفع عجلة النمو الشامل نحو التقدم فهو يعد بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي.

فهو يحتل أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية وتزداد أهميته من يوم إلى آخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة ومع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي من جهة أخرى، وقد شهدت الجزائر جملة من الإصلاحات الاقتصادية وكانت بدايتها عند الاستقلال، حيث عملت على وضع نظام اقتصادي متكامل واعتماد سياسات اقتصادية متجانسة، كل هذا من أجل الخلاص من دائرة التبعية وتحقيق التنمية المنشودة وقد حضي الجهاز المصرفي بالنصيب الأوفر من الإصلاحات وهذا نظرا لماله، وأول ما قامت به الجزائر هو إيجاد نظام مصرفي مستقل مرورا بإعادة تنظيم عمليات التمويل خلال السبعينات وصولا إلى تكريس مبدأ اقتصاد السوق وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية وتشجيعها بهدف خلق استراتيجية نمو جديدة كان وجودها حتما لدعم النمو الاقتصادي، وكان ذلك بصدور قانون النقد والقرض 10/90 لذي أكد عن ضرورة عصرنة الجهاز المصرفي وتحديث الخدمات المصرفية، كما أقر بحتمية تحرير حركة رؤوس الأموال وهذا نظرا لما لهذه الأخيرة من أهمية في ديناميكية القطاع المصرفي وخلق المنافسة بين البنوك هذا من جهة ومن جهة أخرى دفع عجلة النمو التي تعد أولى استراتيجيات الدولة.

أولا: إشكالية الدراسة

مما سبق يمكننا إبراز إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

ما هو أثر أداء القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2022؟

وتدرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي يمكن طرحها بالشكل التالي:

- ما هو واقع القطاع المصرفي الجزائري؟
- ما أثر التعديلات بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 على القطاع المصرفي؟
- ما مدى تأثير الودائع المصرفية على النمو الاقتصادي؟
- ما مدى تأثير القروض المصرفية على النمو الاقتصادي؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث تم وضع مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية:

يمكن صياغة فرضية رئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

- كلما زاد أداء القطاع المصرفي كلما ارتفع النمو الاقتصادي.

الفرضيات الجزئية:

من الفرضية الرئيسية يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات الفرعية كما يلي:

- كلما زاد نمو الودائع المصرفية كلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي.
- كلما زاد نمو القروض المصرفية كلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي.

ثالثا: أسباب اختيار الدراسة

إن من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار ودراسة هذا الموضوع ما يلي:

- على مستوى الطرح العلمي الأكاديمي ومحدودية الدراسات وهو ما يفتح المجال أمام الباحثين والدراسيين مزيدا من الاجتهاد وإثراء الموضوع.
- اختياري لهذا الموضوع يرجع أساسا إلى أهميته في ظل التحولات الاقتصادية والمالية التي تعرفها البلاد منذ سنتين، وما تبعها من إصلاحات هيكلية.
- احتلال الموضوع لصدارة الأحداث على المستوى الاقتصادي سواء في الملتقيات أو التقارير التي تصدرها هيئات دولية.
- البحث يدخل ضمن الاهتمامات الشخصية للطالب، كما أنه يتماشى مع تخصص الدراسة (المالية والبنوك).

رابعا: أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة العلمية إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تحديد أهمية الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في تحسين النشاط الاقتصادي.
- توضيح مدى فعالية الجهاز المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي.
- إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة.
- التعرف على أهم الإصلاحات التي مست المنظومة المصرفية.
- تحديد أسباب ارتفاع وانخفاض النمو الاقتصادي.
- تحديد دور كل من الودائع المصرفية والقروض المصرفية في رفع معدل النمو الاقتصادي

خامسا: أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة من الجوانب التالية:

- تتناول هذه الدراسة قطاع هام يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية وهو القطاع المصرفي.
- الاهتمام بالتعرف على مدى جاهزية الجهاز المصرفي في دعم وتيرة النمو الاقتصادي.

سادسا: حدود الدراسة

- الحدود المفاهيمية: ركزت الدراسة على أثر أداء القطاع المصرفي كمتغير مستقل على النمو الاقتصادي كمتغير تابع من خلال تحديد المفاهيم المتعلقة بكل من القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي.

- الحدود المكانية:
- الحدود الزمانية: امتدت الدراسة من شهر نوفمبر إلى غاية شهر جوان 2024.

سابعا: منهج الدراسة

قصد الإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه ودراسة الإشكالية وتحليل أبعادها ومحاولة اختبار صحة الفرضيات تم استخدام:

- في القسم النظري: المنهج الوصفي الذي يسمح بشرح مفهوم القطاع المصرفي في الجزائر والنمو الاقتصادي.
- في القسم التطبيقي: اعتمدنا فيه على دراسة اقتصادية تحليلية تبين تطور القطاع المصرفي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي للفترة الممتدة من 1990إلى 2022.

ثامنا: صعوبات الدراسة

لا يوجد أي عمل يخلو من الصعوبات والعقبات التي تواجه الباحثين في إنجاز عملهم، ومن الصعوبات التي واجهتنا في هذا العمل.

- الوقت الذي حال بيننا وبين جمع المعلومات الخاصة بالبحث.
- قلة الدراسات التي تناولت موضوع البحث، خاصة منها رسائل الدكتوراه في الجامعات الجزائرية.
- صعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية.
- قلة المعلومات المتعلقة بالموضوع حتى وإن وجد بعضها، فيتسم بالطابع العام ناهيك على تناقض المعلومات وتحديدها بتعدد مصادرها.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية للقطاع المصرفي والنمو الاقتصادي

تمهيد الفصل الأول:

القطاع المصرفي هو أحد أهم مصادر التمويل الاقتصاد الوطني ويساهم في تحريك عجلة التنمية حيث أخضع لمختلف أشكال الرقابة ومجموعة من القيود والضوابط على النشاط المالي والمصرفي من طرف الحكومة، حيث هذه الإجراءات لا تسمح للوساطة المالية بتوظيف كامل قدراتها المالية المتاحة وهذا ما دفع بالعديد من الدول إلى إقامة إصلاحات جذرية على مستوى أنظمتها المالية والاقتصادية لتحقيق الأهداف التي خططت لها لتدعيم لنمو الاقتصادي.

وعليه سوف نحاول من خلال هذا الفصل إبراز أداء القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي في الجزائر حيث تمن تقسيم الفصل كالآتي:

- المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول القطاع المصرفي.
- المبحث الثاني: الأدبيات النظرية حول النمو الاقتصادي.
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول القطاع المصرفي.

يعتبر القطاع المصرفي جزء من النظام المالي وهو نظام يقيم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات وخاصة تلك المؤسسات التي تتعامل وتمنح الائتمان ولهذا سنتعرف في مبحثنا هذا على مفاهيم عامة متعلقة بالقطاع المصرفي.

المطلب الأول: مفهوم القطاع المصرفي وأهميته.

يتضمن هذا المطلب كل من مفهوم وأهمية القطاع المصرفي ونوضحها فيما يلي:

الفرع الأول: تعريف القطاع المصرفي:

التعريف الأول: يقصد بالقطاع المصرفي مجموعة البنوك العاملة في بلد ما ويضم مجمل النشطات التي تمارس بها العمليات المصرفية خاصة تلك المرتبطة بتقديم الائتمان.[1]

التعريف الثاني: النظام المصرفي هو ذلك النظام الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين والذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات والتي تمثل الأساس الانتمائي بالاقتصاد القومي ويعمل في إطار عدد من السياسات والتوجيهات التي يتولاها البنك المركزي.[2]

التعريف الثالث: يقصد بالقطاع المصرفي مجموعة المعارف العاملة في بلدها وأهم ما يميزه عن غيره هو كيفية تركيب هيكلة وحجم المصاريف التي تتكون منها وكيفية توزيع فروع المصاريف عن بلد ما، تم ملكية المصاريف ودمجها وتوحيدها.[3]

- وبناء على التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف محدد للجهاز المصرفي بأنه مجموعة من المصارف والبنوك التي تتبع أنظمة وقواعد محددة تمثل في مجموعها الأساس الانتمائي للاقتصاد القومي.

الفرع الثاني: أهمية القطاع المصرفي.

تظهر أهمية القطاع المصرفي من خلال الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي في تسيير المعاملات في الاقتصاد، وفي التأثير على عرض النقود، فهي لا تقبل ودائع الأفراد فقط لتقوم بدور الوسيط المالي في نقلها فوائض القطاعات الاقتصادية التي تحتاجها فيها يعرف بالوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز (الوظيفة التمويلية)، ولكن تقوم هذه النوعية من البنوك بخلق قدر من السيولة في الاقتصاد بتكوينها ودائع وهمية عن طريق خلق التزامات جديدة عليها، تساهم في تكوين جانب هام من السيولة النقدية في الاقتصاد فيها يعرف بالنقود المصرفية وذلك في إطار الوظيفة النقدية لهذه النوعية من البنوك التي تنفرد بالقيام بها على باقي

---

[1] خباية عبد الله، الاقتصاد المصرفي، **البنوك المركزية، البنوك التجارية، السياسة النقدية**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2008، ص 179.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 19.

[3] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 36.

وحدات الجهاز المصرفي في معناه الواسع الذي يشمل على البنوك التجارية وبنوك الأعمال والاستثمار والبنوك المتخصصة.[1]

تتجلى أهمية البنوك التجارية في الاقتصاد من خلال ما تقوم به من أعمال وخدمات تتلخص فيما يلي:[2]

- تعتبر أداة مهمة لمنح التمويل سواء للمنتجين أو التجار أو المستهلكين من خلال ما تمنحه من ائتمان.
- تعتبر البنوك التجارية مكان التقاء عرض الأموال والطلب عليها، إذ أنها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمنشآت.
- تلعب دورا هاما ورئيسيا في تطور البلدان وتقدمها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا في الاقتصاديات المختلفة، لا يمكنها الاستغناء عن وظائف البنوك التجارية خصوصا بعد تطورها بشكل يتلاءم مع اتساع دائرة النشاط الاقتصادي للبلد وبذلك تتزايد أهمية الدور الذي تعلبه في التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف القطاع المصرفي.

يتضمن هذا المطلب خصائص وأهداف القطاع المصرفي نوضحها فيما يلي:

الفرع الأول: خصائص القطاع المصرفي.

بما أن القطاع المصرفي يتكون من بنك مركزي وبنوك تجارية فإن خصائصه هي نفسها خصائص البنوك التجارية نذكر منها:

- البنوك التجارية تقبل جميع أنواع الودائع وبالتالي فهي تتيح للمدخرين فرص متنوعة للاستثمار مدخراتهم، فهناك الودائع الجارية والتوفير وللأجل، وشهادات الإيداع التي تمثل فرص استثمارية قصيرة الأجل.[3]
- البنوك التجارية تساهم في إيجاد ودائع جديدة مشتقة من خلال قيام المصرف بعمليات منح القروض والاستثمار في الأوراق المالية فالمصرف عندما يمنح للعميل قرض يفتح له حساب جاري، ويستطيع العميل السحب عليه، والودائع الجارية الجديدة التي تشكل مدفوعات فورية تمثل جزءا مهما في عرض للنقد بالمعنى الضيق وهذا يعني أن البنوك التجارية دورا هاما في التأثير على النقد.[4]
- البنوك التجارية تمثل في قدرتها على خلق الائتمان.[5]
- البنوك التجارية مشروعات رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة.

---

[1] محمد عزت عزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص 110.
[2] سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات، إدارة النقود والبنوك قي إطار عالمية القرن الحادي والعشرون**، الطبعة الأولى، دار المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2011، ص 29.
[3] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 137.
[4] هيل عجمي الجنابي، رمزي ياسين بسع أرسلاني، **النقود والمصارف**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 111.
[5] محمد الفاتح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج، مصر، الطبعة الأولى، ص 34.

- البنوك التجارية كالمؤسسات المالية الوسيطة تقوم بقبول الودائع ومنح القروض ولكن البنوك التجارية بخلاف المؤسسات المالية الوسيطية تسمح لأصحاب الودائع عليها من خلال الشبكات.[1]
- **مبدأ التدرج:** حيث تتواجد البنوك التجارية في الدرجة الثانية من الترتيب الرأسمالي للجهاز المصرفي وهذا يعد البنك المركزي الذي يعتبر في قمة هذا الترتيب ويباشر رقابته عليها بوسائل مختلفة.

الفرع الثاني: أهداف القطاع المصرفي.

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق أهداف نلخصها فيما يلي:

- **الربحية:** قدرة البنك على تحقيق زيادة في الأصول المستثمرة والزيادة النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال باعتبارها تمثل بين النقد المدفوع على شراء عناصر الاستثمار المتمثلة بالفوائد المدفوعة على الودائع وبين النقد المقبوض على بيع عناصر الاستثمار وهي القروض والتسهيلات الائتمانية متمثلة بالفوائد المقبوضة.[2]
- **الأمان:** لا تستطيع البنوك استيعاب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فأي خسائر من هذا النوع معناها التهام جزء من أموال المودعين وبالتالي تسعى بشدة البنوك التجارية إلى توفير أكبر قدر من الأمان المودعين من خلال تجنب الدرجة العالية المخاطر.[3]
- **السيولة:** يقصد بالسيولة في البنوك التجارية قدرة البنك على تسديد نقدا لجميع التزاماته التجارية والاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى البنك أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل يخص أصوله أو تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وبسهولة.[4]
- جهد تطوير نظامي واحد فقط، ومكثف يراعي شروط الإقراض الجيد واستقطاب عملاء متميزين والتقييم المستمر لأداء ولسياسات البنوك المنافسة بالسوق، إذا كانت إدارة البنوك لها اختلال نمو في البنك ومناسبة لحجمها من الموارد، والاتساق المتاح لذلك، ودرجة العائد الممكن تحقيقه ودرجة المخاطر المصاحبة.[5]

المطلب الثالث: مكونات القطاع المصرفي ودوره في الاقتصاد.

يتضمن هذا المطلب كل مكونات القطاع المصرفي ودوره في الاقتصاد ونوضحها فيما يلي:

---

[1] أحمد محمد غينم، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، المكتبة المصرية، مصر، 2007، ص 14.

[2] هاني أحمد محمود دبيك، **العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين**، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، ص 18.

[33] طارق طه، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، الطبعة الأولى، دار الجامعية الجديدة الإسكندرية، مصر 2007، ص 153.

[4] رجراج وهيبة، **إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 05، الجزائر، 2004، ص 263.

[5] شان رمضان عبد الهاجاني، **أثر القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004 إلى 2020**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، قسم المالية والمصرفية، جامعة الشرق الأردني، نيقوسيا، 2021، ص 30.

الفرع الأول: مكونات القطاع المصرفي:

القطاع المصرفي يتكون من مجموعة من المؤسسات الائتمانية أساسها البنك المركزي وقوامها البنوك التجارية، كما تتألف من عدة أنواع من المؤسسات التي تختص في تقديم نوع معين من ميادين النشاط لاقتصادي كما يتكون القطاع المصرفي من جانب آخر هو جانب العلاقات التي تمثل التفاعل ما بين عناصر هذا النظام.

1- **المؤسسات:** يشمل الهيكل المصرفي في مفهومه الواسع كل الوسائط الماليين حيث يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة لمختلف فروع النشاط، وقد جرت العادة على قصر الهيكل المصرفي على البنوك بأنواعها المختلفة.[1]

تتشكل مؤسسات النظام المصرفي من البنك المركزي والمؤسسات المصرفية الأخرى بمختلف أشكالها وكل من هذه المؤسسات لها وظيفة معروفة، وه عموما وظائف نمطية أي لا تختلف باختلاف الزمان والمكان ومن الناحية الإدارية تقع هذه المؤسسات تحت وصاية وزارة المالية، رغم أن ذلك كثيرا ما يثير جدل الاستقلالية والتبعية بالنسبة للبنك المركزي، والجهاز المصرفي في أي دولة يتكون من البنك المركزي الذي يأتي على رأس هذا الجهاز ويشرف على مجموعة من البنوك وهي بنوك تجارية وبنوك غير تجارية وبنوك أخرى.[2]

الشكل رقم (1): أهم المؤسسات في النظام المصرفي:

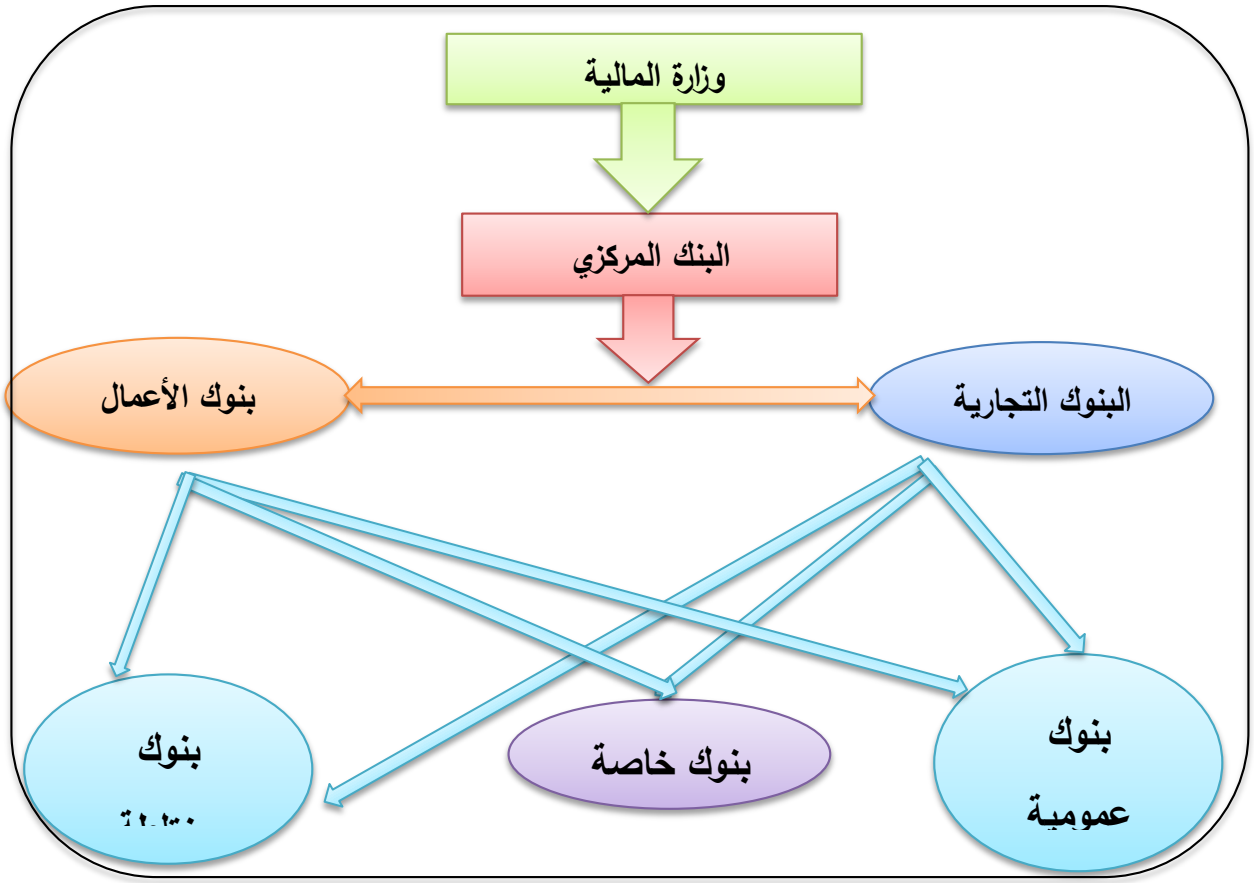

المصدر: شاكر القروبني، محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة 5، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 38.

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **تنظيم وإدارة البنوك**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000، ص 5.
[2] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 119.

2- **العلاقات:** يتضمن النظام المصرفي نظام العلاقات المصرفية التي أمكنت البنوك العمل معا، بما يساعد البنوك المحلية الصغيرة في خدمة مجتمعاتها بدرجة أكبر بكثير من قدرتها المصرفية الفردية، كما يشمل النظام المصرفي الطرق المختلفة لتنظيم البنوك نفسها، كالبنوك ذات الوحدات المنفردة والبنوك ذات الفروع أو أعضاء التنظيمات المصرفية ونجد أن تطور هذه الأشكال التنظيمية والعلاقات القانونية ثم على سنوات طويلة استجابة للحاجات المتغيرة في الاقتصاد، واستجابة للاتجاهات العامة المتمثلة في الآراء السياسية وترتبط المؤسسات المكونة للنظام المصرفي بشبكة من العلاقات منها ما يندرج من العلاقات الوظيفية كالعلاقة ما بين البنوك التجارية فيما بينها، ومثالها السوق ما بين البنوك وأيضا علاقة الإشراف والرقابة ما بين البنك المركزي والبنوك التجارية أو بنوك الأعمال أو العلاقة ما بين البنك والفروع الناتجة، وهذه العلاقات تخضع لتنظيم محدد ومضبوط منها ما هو منبثق من القوانين والتنظيمات المعمول بها داخل الدولة أو التي التزمت بها الدولة اتجاه دول أخرى و اتجاه المجتمع الدولي، ومنها ما يندرج ضمن ما يعرف بالعرف المصرفي، وكل خروج عن هذا الإطار يعد مخالفة لقواعد النظام يتحمل مرتبكة المسؤولية عن ذلك أمام القضاء.[1]

3- **الوسائل والأدوات:** بدأت المصارف في كل أنحاء العالم تقوم بدورها الطبيعي كوسيط بين كل من طرفي المبادلة وفي سيل أداء هذا الدور، قامت بخلق عدة وسائل وصور تلبي كل منها حاجة معينة تظهر أثناء ممارسة عمليات المبادلة، ولم تتوقف عمليات خلق هذه الوسائل في كل يوم يطلعنا عالم البنوك بوسيلة جديدة يضاف إلى ما اصطلح عليه وسائل الدفع المستخدمة منها: أوراق البنكنوت الأجنبي، أوامر الدفع الخارجية، الشبكات المصرفية والشيكات السياحية، خطابات الاعتماد الشخصي، الكروت الممغنطة وآلات البنك الشخصي، كما أن كل عملية تتم ضمن النظام المصرفي تستند إلى مرجع مستندي أي إلى أوراق أو مستندات أبرزها الشيكات والأوراق التجارية، السفتجة، السند الإذني، أوامر التحويل وغيرها، وقد تتمثل في الإرسالات التي تتم بين مختلف أعضاء النظام، كالبنك وزبائنه البنك والبنوك الأخرى البنك المركزي والبنوك التجارية وعلى كل فإن أي مستند بحب أن يتميز بالوضوح التام، كما أن القوانين تضع مجموعة من البيانات التي تشمل عليها بعض المستندات.[2]

الفرع الثاني: دور القطاع المصرفي في الاقتصاد.

يتضمن هذا الفرع الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في تعزيز النمو الاقتصادي فيما يلي:

1- **تجميع المدخرات:** يوفر القطاع المصرفي منافذ لتهيئة الادخار سواء من جانب الأفراد أو المؤسسات مما يؤدي على إرجاء الاستهلاك في الوقت الحاضر والاتجاه نحو الاستثمار حيث يمكن للمدخرين في ظل وجود هذا النظام إقراض فائض أموالهم إلى المقترضين والحصول على عائد مقابل ذلك سواء في شكل فوائد أو أرباح رأسمالي

[1] محمد سعيد سلطان سويم، **إدارة البنوك**، دار هاني للطباعة، مصر، ص 40.
[2] عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 125.

ويعتمد القطاع المصرفي في أدائه لهذه الوظيفة على توفير عائدات مغرية من خلال طرح معدلات فائدة مشجعة أو تقديم ضمانات تحول الأوراق المالية المصدرة.[1]

2- **تجميع المعلومات المالية وتحليلها:** يقدم النظام المصرفي خدمة رئيسية من خلال تجميع وتحليل المعلومات المالية وهو بذلك يساهم في تخفيض التكاليف الذي يمكن أن يتحملها لمقرضون في حال قيام بهذه العملية ويؤدي النظام المالي هذا الدور من خلال الاستعانة بالخبراء في ميدان التحليل المالي، حيث تكون تكلفة استخدام هؤلاء الخبراء منخفضة جدا لأنها توزع على حجم كبير من العمليات وهو ما يمكن المقترضين من اتخاذ قراراتهم بدقة.[2]

3- **تحقيق السياسة النقدية:** يلعب القطاع المصرفي دورا هاما كوسيط يتم من خلاله تمرير السياسة النقدية للدولة، إذ يمكن للبنك المركزي بواسطته ممارسة دور فعال في تغيير أسعار الفائدة وأيضا التحكم بالاحتياطات من العملات الأجنبية والمحافظة على استقرار النقد.[3]

4- **توفير الموارد المالية:** يقدم القطاع المصرفي الموارد المالية اللازمة للسماح للأفراد والمؤسسات القيام بمدفوعاتها بطريقة فعالة لشراء السلع والحصول على خدمات وتمويل الاستثمارات هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية للموارد المتاحة للمجتمع ورفع المستوى المعيشي.[4]

5- **إجراء معاملات التسويق والدفع:** حيث يزود القطاع المصرفي الاقتصاد بوسائل لازمة لأداء الالتزامات في شكل عملة نقدية وشيكات ووسائل الدفع الأخرى وقد ساهم التطور الذي عرفته مؤسسات النظام المصرفي في الوقت الحاضر إلى ظهور وسائل دفع جديدة كالنقود والشيكات الإلكترونية.[5]

6- **تدنية المخاطر:** مهما كانت الفوائض المالية المتاحة لدى المدخر لغرض الاستثمار فإنها تمكنه من شراء عدد صغير من الأصول غير المتنوعة وبالتالي فإن حجم المخاطرة الذي يواجهه يكون كبيرا، إذا ما حدث وانخفضت الأسعار السوقية لهذه الأصول وبذلك يوفر النظام المصرفي عملية المشاركة في تحمل المخاطرة من خلال تمكين المدخر من الاحتفاظ بالعديد من الأصول المالية والتي يطلق عليها اصطلاحا (المحفظة المالية)، فتنويع هذه المحفظة يجعل من التقلبات الحادة في قيمتها تنخفض باعتبار أن عوائد الاستثمار أقل من المحفظة لا تتغير بنفس الطريقة.[6]

7- **توفير السيولة:** يقصد بالسيولة قدرة الأصل المالي على التحول بسرعة إلى نقد وهذا ما يؤديه النظام المالي من خلال الأسواق والوسطاء الماليين حيث يوفر نظاما للمتاجرة تجعل الأصول المالية أكثر سيولة فالقدرة على تحويل

---

[1] عبد الغفار الحنفي، **إدارة المصارف السياسات المصرفية تحليل القوائم المالية الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية**، الدار الجامعية، مصر 2007، ص 19.

[2] صبح محمود، **الابتكارات المالية المؤسسات والأوراق المالية الغائبة عن السوق المالي المصري**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1999، ص 10ز

[3] جمال جويدان الجمل، **دراسات في الأسواق المالية والنقدية**، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2002، ص 33.

[4] ساعد ابتسام، **تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد**، أطروحة ماجستير العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003، ص 16.

[5] سهام مخلوفي، **دور تحرير القطاع المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية حالة الجزائر والأردن، 200-2014**، رسالة ماستر أكاديمي، الطور الثاني، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 23-05-2016، ص 04.

[6] جمال جويدان، مرجع سابق، ص 33.

الأصول منخفضة السيولة على حقوق سائلة بالصورة التي يرغب فيها المدخر تعد أحد مقاييس كفاءة النظام المالي.[1]

[1] عبد الغفار الحنفي، مرجع سابق، ص 20.

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية حول النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الرئيسية التي تسعى غالبية الدول لتحقيقها سواء المتقدمة أو النامية ولهذا نستعرض في مبحثنا هذا على مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأهميته وخصائصه.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي.

تعددت التعاريف الاقتصادية للنمو الاقتصادي والتي يمكن أن نذكر منها ما يلي:

- يعرفه "فيليب بيرو" على أنه الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي.[1]
- يعرفه "سيمون كازنت" بإنه ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عجز بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان وتستند هذه الإمكانيات المتناسبة إلى التقنية المتقدمة والتكييف المؤسسي والإيديولوجي المطلوب لها.[2]
- يعرفه "جون ريفوار" بالتحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة.[3]
- يعرف أيضا بحدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات التي يرغب فيها السكان خلال فترة زمنية معينة، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.[4]

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادي كما يلي:

يقصد بالنمو الاقتصادي زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

---

[1] بودفدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهم، الجزائر، سنة 2009، 2020، ص 67.

[2] فتحي الطاهر، غربي يسين، **علاقة تطور النظام المالي بالنمو الاقتصادي على ضوء بعض الدراسات الاقتصادية القياسية**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الوطني حول: النظام المالي وإشكالية تمويل لاقتصاديات النامية، جامعة معهد بوضياف، المسيلة، 4-5 فيفري، 2019.

[3] شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 60.

[4] نباتي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص 4.

الفرع الثاني: أهمية النمو الاقتصادي.

نعني بأهمية النمو الاقتصادي ما يحققه الفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن وتتمثل أهميته بالنسبة للدولة والأفراد فيما يلي:[1]

- **بالنسبة للأفراد:** إن النمو الاقتصادي يعمل على زيادة دخل الفرد الحقيق وكذلك زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة وبالتالي فإنه يرفع من القدرة الشرائية للأفراد، ويساعدهم في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.
- **بالنسبة للدولة:** يعمل النمو الاقتصادي على زيادة عائدات الدولة وتقليص معدلات البطالة وتخفيض تكلفة الشراء وكذلك الدولة تستطيع القيام بوظيفتها في الفئات المبرمجة للمجتمع وبالتالي فإنه يسهل عليها القيام بمهماتها المختلفة وبدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان تقديم أفضل الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم بالإضافة إلى بحث الدولة في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء استراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو وذلك بناء على إحصائيات ومعطيات ميدانية.

الفرع الثالث: خصائص النمو الاقتصادي.

بالاعتماد على التعريف الذي وضعه "كازنت" الخاص بالنمو الاقتصادي يمكن استخلاص ستة خصائص له وهي:[2]

- المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني.
- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.
- المعدلات المرتفعة للتحول الهيكلي في الاقتصاد.
- المعدلات المرتفعة للتحول الإيديولوجي والاجتماعي.
- ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول إلى سيطرتها على الأسواق العالمية والمواد الخاصة.
- يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على العالم المتقد الذي يعادل نحو ثلث سكان العالم.

[1] ياسر محمد أحمد أبو عبيدة، **مدى تأثير كل من النفاقات العامة والمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي يفي الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 2008-2017**، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 04، وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، 2020، ص 133.

[2] عبد الغفار غطاس، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر 1990-2006، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، فرع التجارة الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير، قيم علوم التسيير، 2009-2020، ص 29.

ما يلاحظ في الخصائص السابقة أن الخاصيتين الأولى والثانية تجمع المتغيرات الاقتصادية، في حين الخاصيتين الثالثة والرابعة تمثلان متغيرات التحول الهيكلي أما الخاصية الخامسة والسادسة فهما يوضحان أثر الانتشار العالمي للنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: عناصر وأنواع النمو الاقتصادي ومنافعه وتكاليفه.

يتضمن هذا المطلب عناصر وأنواع النمو الاقتصادي ومنافعه وتكاليفه نوضحها كما يلي:

الفرع الأول: عناصر النمو الاقتصادي.

تتمثل عناصر النمو الاقتصادي أساسا في العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي.

العمل: يعتبر عنصر العمل من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي وأهم عنصر في تكوينه هو السكان ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الدخل الوطني، حيث يعتبر ذلك مصدرا لزيادة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري وتنمية المهارات الفنية الأساسية لأن مجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.[1]

رأس المال: هو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي ومهم للنمو الاقتصادي، ويعتبر رأس المال كل مؤشر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية تحت شروط خاصة للظاهرة المشروحة فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة من جهة أخرى.[2]

التقدم التقني: هو تنظيم جديد للجديد للنتاج يسمح بـ:[3]

- إنتاج كمية أكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الإنتاج.
- إنتاج نفس الكمية من منتوج كميات أقل عوامل الإنتاج.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كمي)**، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2002، ص 273.

[2] زكرياء مسعودي، خليفة عزي، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج، دراسة قياسية للفترة 1980-2017**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 07، الجزائر، ديسمبر، 2019، ص 119.

[3] عمار صاق، **تطور القطاع المصرفي الجزائري وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية وصفية خلال الفترة 1990-2013)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة مسيلة، 2014-2015، ص 10.

- التقدم التقني يعني استخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملة الإنتاجية وبالتالي فإنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك لا يؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي.

للنمو الاقتصادي أنواع تتمثل في:

النمو الطبيعي: وهو النمو الذي جرى في مسارات تاريخية معينة أين تم الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالي والذي كان نتيجة جملة من الأسباب نذكر منها: التقسيم الإجمالي للعمل، حدوث تراكم لرأس المال، تكوين السوق، سيادة الإنتاج السلعي أي أن الإنتاج يهدف المبادلة والحصول على النقود.[1]

النمو العابر: وهو يحدث نتيجة لوجود عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية ويزول بزوالها وهذا النوع من النمو ليس له صفة الاستمرار، وقد عرف هذا النمو في بعض الدول النامية نتيجة لحدوث تطورات مواتية في تجارتها الخارجية (ارتفاع أسعار البترول).[2]

النمو المخطط: وهو ذلك الذي يحدث نتيجة عملية التخطيط وتدخل الدولة بدفع المتغيرات الاقتصادية اتجاه النمو بمعدل سريع، لذا فإن فاعلية هذا النمو ترتبط ارتباطا وثيقا بواقعية الخطط والاستراتيجيات المرسومة وفاعلية التنفيذ ومتابعة تحقيقها، ومرونة السياسات المتبعة والنمو المخطط يعتبر نمو ذاتي الحركة مثله في ذلك مثل النمو التلقائي ولكنه بمعدلات أسرع من النمو التلقائي.[3]

النمو الاقتصادي المكثف: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدحل يفوق السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب أين المجتمع يتحول تماما والظروف الاجتماعية تتحسن.[4]

النمو الاقتصادي الموسع: يتحقق بنمو إنتاج دولة ما مقياس الناتج القومي والحقيقي وهذا يعني أن أي دولة ما قد تحقق نمو اقتصادي واسعا حتى ولو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج القومي.[5]

---

[1] كريم حبيب وحازم البني، **من النمو والتنمية إلى العولمة ولغات المؤسسة الحديثة للمكتبات**، طرابلس، لبنان، ص 24.
[2] سعيد مسعود، **الموسوعة الاقتصادية**، شركة المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، 1997، ص 117.
[3] هشام محمود الأقداحي، **امتلاكات التنمية والتخطيط في التجمعات الجديدة والمتحدثة**، مؤسسة شباب الجامعة، 2010، ص 44.
[4] Jacques brasseur**, introduction du l'économique du développement**, Ormond colin Edition ,1993 pois, p13
[5] حواشين رماح، **النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية 2000**، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات العمل، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2019، ص 24.

الفرع الثالث: منافع النمو الاقتصادي:

رافق عملية النمو الاقتصادي جملة من المنافع التي يتم ذكرها فيما يلي:[1]

- الرفاهية الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي للسكان من خلال زيادة السلع والخدمات الموفرة من قبل الجهاز الإنتاجي وبالتالي الدخل الذي يمكن للأفراد من الإنفاق بشكل أكبر على السلع الكمالية التي من المنتظر أن تحقق لهم الرفاهية التي يرجونها.
- زيادة العمر المتوقع للسكان من خلال توفير الرعاية الصحية لهم وتحسين بيئة عملهم وأيضا مكافة الفقر بواسطة اتخاذ تدابير حكومية مختلفة كزيادة الدخول والأرباح وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية التي تمكن الدوية من توفير مناصب العمل ودعم القطاعات الصحة والتعليمية اتي تستهدف الطبقة الفقيرة وتحسين مستوى الخدمات العامة كما نوعا.

الفرع الرابع: تكاليف النمو الاقتصادي.

لا يتحقق النمو الاقتصادي إلا في إطار تحمل بعض الأعباء والتضحيات أهمها:[2]

- كلما زاد النمو الاقتصادي زادت معه الحاجة إلى إنتاج السلع ورأسمالية أكثر وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التدريب والتعليم وهذا ما يتوجب التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل.
- النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وحتى النامية يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن.
- نقص الاستقرار الاقتصادي بسبب التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية والتكنولوجيا، ويرجع السبب في ذلك أن النمو الاقتصادي بين الارتفاع والانخفاض.
- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي خصوصا بالنسبة للأنشطة غير الإنتاجية زاد معه التقدم المادي وطغى على الجوانب الأخلاقية للمجتمع.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي وطرق قياسه وبعض النظريات المفسرة له.

يتضمن هذا المطلب كل من محددات وطرق قياس النمو الاقتصادي وبعض النظريات المفسرة له نوضحها فيما يلي:

---

[1] عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 19.

[2] عبد المطلب، عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية**، الدار الجامعية، مصر 2006، ص 472.

الفرع الأول: محددات النمو الاقتصادي.

هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وهي تلك العوامل التي تعمل إلى إحداث النمو ومن أهمها:

تراكم رأس المال: مشتملا على كل من الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية حيث ينتج التراكم الرأسمالي عندما يختص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي، فالمصنع والعدد والآلات تزيد من رصيد رأس المال المادي للدولة، وبالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها.[1]

التقدم التكنولوجي: يعتبر التقدم التكنولوجي حسب عدد من الاقتصاديين بأنه أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي وينتج التقدم التكنولوجي في أبسط صورة من الطرق الجديدة والمستحدثة لإنجاز المهام التقليدية مثل: الملابس، بناء المنازل، زراعة المحاصيل. حيث يعرف على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى معيشة السكان.[2]

موارد الطبيعة: وهي الموارد التي لا دخل للإنسان في صنعها بل هي هبة من الخالق سبحانه وتعالى وهي تتكون من الأرض وما عليها وما بداخلها مثل: البترول والمعادي والغابات والأسماك وغيرها، فكلما توفرت هذه الموارد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي مع ثبات العوامل الأخرى ولذلك يجب على أي اقتصاد أن ينمي الموارد الطبيعية التي لديه حتى يزداد معد النمو الاقتصادي.[3]

موار البشرية: فهي تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية وبالتالي فهي تلعب دورا مهما جدا في عملية النمو وترتبط بتراكم رأس المال البشري أي الاستثمارات في رأس المال البشري على شكل برامج التعليم والتدريب والصحة والتغذية وغيرها من البرامج والمخططات الاجتماعية الأخرى، والتي تعكس على الناتج الوطني وعلى مستوى الإنتاجية مما يؤدي إلى استغلال كفء للموارد الاقتصادية، ولهذا فإن عملية تخطيط النمو ينبغي أن تتضمن تخطيطا للموارد البشرية بهدف تحقيق وضمان استمرار لتوازن بين عرض العمل والطلب عليه.[4]

الفرع الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي.

يقاس النمو الاقتصادي بعدة طرق وتتمثل أهم الطرق المستخدمة في قياس النمو الاقتصادي فيما يلي:

[1] ميشيل تواردو، **ترجمة محمود حسن حسين ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية**، دار المريخ، 2009، ص 168.
[2] دوبي محمد موسن عريقات، **مبادئ الاقتصاد "التحليل الكمي"**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 01، 2006، ص 273.
[3] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي وكلي للمبادئ"**، الدار الجامعية للنشر، الأردن، 2001، ص 470.
[4] محمد مدحت القرني، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 14.

1- **معدل النمو في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي:** حيث يقاس من خلال التعرف على المتغيرات في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي غير الحقيقي غبر الزمن.

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{التغيرات في الدخل أو الناتج بين سنة المقارنة وسنة الأساس}}{\text{الدخل أو الناتج في سنة الأساس}} \times 100$$

وهكذا يكرر ذلك عبر السنوات المكونة للسلسة محل الدراسة.

2- **معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي:** يميل الاقتصاديون للأخذ بمقياس معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي بدلا من التغير في الدخل القومي الإجمالي للتعبير عن معدل النمو الاقتصادي.

$$\text{حيث: الدخل الفردي الحقيقي} = \frac{\text{الدخل القومي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

وبالتالي فإن:

- معدل التغيير في الدخل الفردي الحقيقي= معدل التغيير في الدخل القومي الحقيقي – معدل التغيير في السكان.
- معدل التغيير في الدخل الحقيقي= معدل النمو في الدخل القومي الحقيقي–معدل النمو في السكان.

وتوجد العديد من التخفيضات على استخدام متوسط الدخل الفردي الحقيقي في هذا المجال للتفرقة بين الدول المتقدمة والدول النامية من أهمها أن هذا المؤشر للتغيير في دخل الفرد لا عطي دلالة على عدم عدالة توزيع الدخل في المجتمع فقد تذهب الزيادة التي تتحقق في الدخل إلى الطبقات الغنية في حين لا تنال الطبقات الفقيرة إلا الجزء اليسير ومن ناحية أخرى قد تكون سبب الزيادة في حجم الدخل القومي الزيادة في إنتاج السلع العسكرية على حساب إنتاج السلع المدنية، حيث أن هذه الأخيرة هي التي ترفع من مستوى معيشة افراد المجتمع بالإضافة إلى ذلك فإن مفهوم معدل الأبعاد الأخرى كالنواحي الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية وكذلك النواحي البيئية.[1]

الفرع الثالث: بعض النظريات الاقتصادية للنمو الاقتصادي.

يمكن تلخيص نظريات النمو الاقتصادي كما يلي:

النظرية الكلاسيكية: تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك أراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان وارتكز الكلاسيكي في تحليليهم للنمو الاقتصادي أن التراكم الرأسمالي، هو مفتاح التقدم وأنه كلما ارتفع معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار وأن الأرباح تميل للتراجع بسبب تزايد حدة المنافسة، كما اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي ويستقر السكان ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، إذن

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي (النظري والسياسات)**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 270-271.

وكخلاصة وحسب الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يترتب عن ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكان.[1]

النظرية النيوكلاسيكية: ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر وبمساهمات أبرز اقتصاديها: ألفريد مارشال، فيسكل وكالرك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية ولعل أهم أفكار النيوكلاسكيين تتمثل في كون النمو الاقتصادي عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثر إيجابي متبادل حيث يؤدي نمو قطاع معين على دفع القطاعات الأخرى للنمو، كما أن نمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح، كما أنه يعتمد على مقدار ما يناح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم والتكنولوجيا)، حيث يعتبر الكلاسيك أن بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعة المتاحة أما التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يستغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جهود في العملية التطويرية وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.[2]

النظرية الكينزية: ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مايناردر كينز (1883–1946)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام 1929 إلى 1932، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعفة حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك وتفرق هذه النظرية بين ثلاث معدلات للنمو وعدل النمو الفعلي ويتمثل بنسبة التغيير في الدخل إلى الدخل، معدل النمو المرغوب يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها ومعدل النمو الطبيعي هو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي فالتعادل الأول يؤدي لتوفير القناعة لدى المدريين بقراراته الإنتاجية أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنتوء البطالة والتضخم.[3]

النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي: تمثل سنوات الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر ميلادي، العصر الذهبي لنظريات النمو الاقتصادي سواء بالنسبة للدراسات التجريبية للنظرية النمو أو بالنسبة للامتدادات لنظرية النماذج النيوكلاسيكية، لكن الاختلالات التي نتجت عن أزمة البترول الشهيرة 1973 والتي ترتب عليها تقلص قدرة الاقتصاديات الكبرى على مواصلة معدلات النمو مما أدى إلى الرجوع شبه الكامل لنظريات النمو، فبد ذلك ظهرت

---

[1] مليك محمودي، يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي **في الجزائر، دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990**-2014، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمد الوادي، العدد 07، 07-2016، ص 262.

[2] فضيلة ملوح وعلي مكنية، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990-2018**، مقال منشور بتاريخ 2020/06/01، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة المدية الجزائر، 2020، ص 128.

[3] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 74.

نظريات جديدة في النمو والتي ترى أن هناك عوامل أخرى كثيرة مفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي والتي يمكن أن ينشأ منها آثار ومظاهر خارجية إيجابية.[1]

أ- **النموذج الكلاسيكي الحديث:** يؤكد النموذج الكلاسيكي الحديث روبرت سولو، ترفورسوان وجيمس ميد، على دور التقدم التكنولوجي وإنتاجية العمل في إبقاء على معدل النمو المستدام في المدى الطويل، إن نمو السكان وانتشار رأس المال والتقدم التكنولوجي يؤثر على نحو مباشر في حركة عملية النمو، عن واحد من الأفكار الرئيسية التي تشكل الأطر لهذا النموذج تتأس على افتراض أنه في المدى الطويل فإن النمو الاقتصادي يكون مستقلا عن معدل الادخارات (الاستثمار)، ولكن الاقتصاد الوطني قد مر بحالة تحول في النمو أو التراجع في تخوين رأس المال، وهذا التحول قد أو يمكن أن يستمر عبر مدة عقود من الزمن وذلك يعود إلى تقلبات في الاستثمار متولدة من الادخارات وتكون أكثر أو أقل من الاستثمار المطلوب في حالة النمو المستقر فإن ن الإنتاج يساوي معدل نمو السكان ومعدل التقدم التكنولوجي، وهذا يبين أن الإنتاج للعمال سوف ينمو عند معدا التقدم التكنولوجي في حالة النمو المتوازن عبر المدى الطويل.[2]

ب-**نموذج هارود دومار (ما بعد كينز):** يعتبر نموذج هارود دومار توسعة ديناميكية بالتحليلات التوازن الكينزية ويستند هذا النموذج عن تجربة البلدان المتقدمة ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان، وقد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن الاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو وقد طرح هارود السؤال التالي: إذا كان التغير في الدخل يحفز الاستثمار (المعجل) فما هو معدل النمو الدخل لكي يتساوى الادخار والاستثمار المخططي لكي يتم تأمين التوازن المتحرك في اقتصاد ينمو مع الزمن؟، وبعبارة أخرى هل يمكن بالاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر للأبد؟ من جهة أخرى بحث دمار عن الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل، وقد ركز النموذج عن العلاقة بين الادخارات والاستثمارات والناتج ويوضح العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية، إلا أن هذا النموذج قد اتخذ بشكل مكثف في البلدان النامية كوسيلة مبسط للنظر في العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال ويؤكد النموذج بأنه للحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة لأخرى، من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي والإنتاج بنفس معدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الإنتاجية لتخزين رأس المال، الافتراضات التي يستند إليها النموذج أهمها: توازن الاستخدام الكامل كالاقتصاد المغلق، أن الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار وأن الميل الحدي للادخار والمستوى العام للأسعار والأسعار وسعر الفائدة تبقى ثابتة، أما الافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في الوحدة الإنتاجية، وأن معدل النمو في الناتج يعتمد على الميل الحدي للادخار، وكذلك معامل رأس المال على الناتج.[3]

---

[1] ساطور رشيد، **دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، علاقات وروابط**، مجلة التراث، العدد 10، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2013، ص 116,

[2] محمد صالح تركي القرديشي، **علم الاقتصاد والتنمية**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 84.

[3] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 74-75.

ت-**النظريات الجديدة في النمو الاقتصادي:** توفر نظرية النمو الجديدة إطارا نظريا بالتحليل للنمو الداخلي وأن نمو الدخل القومي الإجمالي الذي يقرر بواسطة النظام الذي يحكم عملية الإنتاج وليس من قبل قوى خارج ذلك النظام تحمل نماذج النمو الداخلي بعض التشابه الهيكلي مع النظريات الكلاسيكية الحديثة، والفروقات أكثر أهمية بين النوعية من النظريات تستمد من نبذ الاقتراض الكلاسيكي الحديث في تناقص العوائد الحديثة للاستثمارات رأس المال والسماح بوجود تزايد في العوائد إلى حجم دالة الإنتاج الكلي وغالبا ما يتم التركيز على دور الوفرات الخارجية في تقرير معدل العائد على استثمارات رأس المال من خلال افتراض أن استثمارات القطاع العام والقطاع الخاص في رأس المال البشري تخلق وتولد وفرات خارجية وتحسينات في الإنتاج تعوض الميل الطبيعي لتناقص العوائد للحجم وتباعد أنماط النمو الاقتصادي في المدى الطويل بين الدول، وطالما أن التكنولوجيا تلعب دورا مهما في هذه النماذج فإن التغيرات الخارجية في التكنولوجيا تعد ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي في المدى الطويل.[1]

[1] محمد صالح تركي، مرجع سابق، ص 101.

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية.

تثير الدراسات السابقة أحد أهم المحاور الرئيسية التي يقوم عليها موضوع البحث لأنها تستخدم في بلورة مشكلة الدراسة وتوفر تجارب الباحثين السابقين، يتضمن هذا المبحث الدراسات اسابة التي تناولت موضوع الدراسة أو بعض جوانبها من تحليل هذه الدراسات من حيث أهدافها وأهم النتائج التي توصلت إليها.

المطلب الأول: العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي:

يتضمن هذا المطلب معرفة ما هي العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي.

إن للقطاع المصرفي دورا أساسيا وحاسما في تأمين النجاح لتدابير الإصلاح الاقتصادي في الجزائر فتحسين أداء المصارف يؤدي إلى تحسين تخصيص وتوزيع الموارد المالية وهذا أمر له آثار إيجابية في النمو الاقتصادي.

وعليه يمكن بلورة العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي من خلال بعدين أساسيين هما:[1]

البعد الأول: يتعلق بتحرير القطاع المصرفي.

في الواقع أن تحرير سعر الفائدة والائتمان الموجه، وخفض نسب الاحتياطي القانوني واستعمال الأدوات غير المباشرة في السياسة النقدية، وتخصيص البنوك والمؤسسات المالية من إجراءات السياسة المتحررية للقطاع التي يجب أن تأخذ بالاعتبار أثرها على التغيرات الاقتصادية، فالتحرير المبالغ فيه لسعر الفائدة والائتمان يمكن أن يؤدي إلى خفض في معدلات الاستثمار، أما أن تحرير القطاع المصرفي الداخلي الذي يرافقه تحرير في الحساب الرأسمالي بدون التركيز على الأبعاد المؤسسية والتنظيمية والقانونية اللازمة يمكن أن يولد أزمات حادة، ولذا ينبغي التأكيد بأن اصلاح النظام المصرفي يقع في مرحلة مناسبة ضمن سلسلة الإصلاحات الاقتصادية الشاملة.

البعد الثاني: يتعلق بهيكلة القطاع المالي وسبل تطويره.

ما هو معروف في البلدان النامية أن القطاع المصرفي يهيمن بشكل واضح على هيكلة القطاع المالي في أغلب الأحيان يتصف القطاع المصرفي بسيطرة بنوك القطاع العام، لذا فإن توطيد العلاقة بين النمو والتطور المالي يتطلب إدخال المزيد من المنافسة في القطاع المصرفي وحتى نرفع من كفاءته وقدراته الائتمانية، إضافة إلى ضرورة العمل على توفير الخدمات المصرفية كما يجب أن يتضمن تطوير القطاع المصرفي والمالي أيضا إنشاء وتطوير عمل أسواق المال، وخصوصا سوق الأسهم والبورصات والتجارب تثير في هذا الصدد إلى أن سوق الأسهم يقدم خدمات مالية متنوعة ومختلفة عن تلك التي يقدمها القطاع المصرفي وأنه يوفر مزيدا من السيولة.

[1] عمر عزاوي، سايح بوزيد، **إصلاح القطاع المصرفي في الجزائر عاملا للتحديث والنمو الاقتصادي**، مداخلة للمؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 06.

وأخيرا فإن المهم في هذا السياق ليس توسيع وتعميق الهيكل المالي بحد ذاته بل تزويد الاقتصاد بخدمات مالية متطورة ومتنوعة تؤدي إلى رفع كفاءة وتوظيف الموارد.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة.

كاطلاع على الدراسات السابقة ارتأينا التوجه أولا نحو الدراسات العربية المحلية كونها الأقرب إلى دراستنا التي ستدرس حالة الجزائر من بين خذه الدراسات ما يلي:

الفرع الأول: الدراسات العربية.

دراسة (عمار بوصاق، 2014-2015): حول: تطور القطاع المصرفي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي، أهداف الدراسة، النتائج المتوصل إليها:

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي من خلال دراسة وصفية تحليلية للفترة الممتدة بين 1990-2013، حيث أن الجزائر شهدت جملة من الاصلاحان الاقتصادية ومن أبرزها التي مست الجهاز المصرفي ككل بصدور قانون النقد والقرض 90-10 وتعديلاته الذي أطد على ضرورة عصرنة الجهاز المصرفي وإرساء أسس منظومة مصرفية قادرة على توفر مناخ تنافسي بين البنوك من أجل تنويع الخدمات نظرا لأهمية الدور الذي يلعبه النظام المصرفي كممول أساسي للاقتصاد.

دراسة (سهام مخلوفي، 23-05-2016): حول: دور تحرير القطاع المصرفي فيع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية، أهداف الدراسة، النتائج المتوصل إليها:

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة الموضوع من ناحية نظرية وتجريبية تم من خلاله التطرق إلى النظرية لسياسة التحرير المصرفي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الدول النامية ولتوضيح العلاقة تم إجراء دراسة قياسية ببناء نموذج قياسي بطريقة المربعات الصغرى في تقدير معلمات النموذج بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لدولة الجزائر والأردن وذلك للفترة الممتدة من 2000-2014، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة على أن سياسة التحرير المصرفي المتبعة من قبل دولة الجزائر والأردن كان لها أثر فعال وإيجابي في رفع معدلات النمو الاقتصادي المحققة من قبل هذه الدولة.

دراسة (عامر زفرير 2014-2015): حول: أثر تطور الجهاز المصرفي عن النمو الاقتصادي دراسة قياسية خلال الفترة 1998-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى أن القطاع المصرفي عجز الزاوية في العملية التنموية من خلال الخدمات الأساسية التي يؤديها الاقتصاد، كما يعتمد النمو الاقتصادي على عدة عوامل مفسرة منها مستوى التكنولوجيا المستخدم ومستوى المعرفة والأفكار المتاحة التي من شأنها رفع معدلات الاستثمار في رأس المال البشري.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعزيز جهود تطويل بيئة الاقتصاد الكلي ويحسب المناخ الاستثماري.
- تعزيز جهود الاستثمار في رأس المال البشري المالي.
- التهيئة المصرفية المناسبة لعمل وحدات الجهاز المصرفي.
- تحديد وتطوير تشكيلة الخدمات المصرفية المقدمة للجمهور.

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.

1- Effect of Banking Sector Performance in Economic Growth: Case Study of Pakistan Syed Mohammad Hamza Ejaz Ahmed Khan.

الهدف من الدراسة:

هدف هذه الدراسة إلى التعرف على آثر أداء القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي لدولة باكستان وذلك للفترة الممتدة ما بين عامي 2008و 2018، وقد تم استخدام عينة مكونة من عشرة (10) بنوك تجارية، وطبق نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير أداء البنك على النمو الاقتصادي.

النتائج المتوصل إليها:

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية وهامة بين تأثير أداء البنك والنمو الاقتصادي، وبينت نتائج عرض الانحدار الخطي أن مقاييس أداء البنك المتمثلة في الودائع والسلف والربحية وعائدات الفوائد والاستثمار لها علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي، واقترحت الدراسة ضرورة تبني سياسة إصلاحية في القطاع المصرفي استهدافا للتنمية الاقتصادية في باكستان.

2- Banking Sector Development and Economic Growth in Palestine, 1995-2014, Gaber Abugamea.

الهدف من الدراسة:

هدفت هذه الدراسة للتحقيق في العلاقة بين تطوير القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في دولة فلسطين خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين عامي 1995 و2014، وقد تم استخدام طريقة المربعات العادية في تقدير الانحدار من جهة أولى، واختبار جانجر للسببية من جهة ثانية.

النتائج المتوصل إليها:

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية وذات معنوية إحصائية للحجم المصرفي، تأثير ضئيل جدا من القروض الائتمانية وتأثير هامشي للحصول على الائتمان وعدم معنوية تأثير الكفاءة على النمو الاقتصادي، كما أظهرت نتائج اختبار جرانجر للسببية يتجه من حجم المصرفية إلى النمو الاقتصادي. وقد كشفت النتائج الإجمالية في وجود علاقة ضعيفة بين تطوير القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي، ومن هنا أوصت الدراسة بمزيد من التحسين في سياسة الإقراض المصرفي لتكون فعالة في تعزيز النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: القيمة المضافة.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها تهتم بالفترة التي ساد فيها انخفاض مداخيل الجباية البترولية بسبب انخفاض أسعار البترول وبسبب انتشار فيروس كورونا الذي كان من سماته انخفاض في النشاط الاقتصادي وزيادة في العرض النقدي.

فهذه الدراسة تكملة للدراسات السابقة وإن كانت تتشابه من حيث المنهج المتبع الطريقة التحليلية إلا أنها تمدنا بنتائج عن تأثير الأزمات الدولية على القطاع المصرفي في سير النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل الأول:

وفي ختام هذا الفصل نلاحظ أن النمو الاقتصادي يشكل هدفا أساسيا تسعى غالبية اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة إلى تحقيقه وذلك لانعكاساته على مستوى الدخل الفردي وبالتالي مستوى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، وقد ارتبط مفهوم النمو الاقتصادي يتطور القطاع المصرفي الذي يؤثر على كفاءة وفعالية استغلال مصادر التمويل المتاحة، ومن هنا نطرح التساؤل التالي:

ما هو الدور الذي يلعبه تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وللإجابة على التساؤل قمنا بدراسة الأثر الذي يخلقه تطور القطاع المصرفي على النمو، وهذا ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية

تمهيد الفصل الثاني:

عهدت الجزائر لإجراء إصلاحات على القطاع المصرفي باعتباره من أهم القطاعات وأكثرها استجابة للتطورات الاقتصادية العالمية وذلك من أجل تحسين أداء نموها الاقتصادي.

فبعدنا تطرقنا في الفصل الأول إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالقطاع المصرفي والنمو الاقتصادي فإن المهمة الأساسية لهذا الفصل تتمثل في تحليل أثر أداء القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي وذلك من خلال تحليل تطور المؤشرات.

ويتم ذلك وفق تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: المراحل التاريخية لتطور القطاع المصرفي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).
- المبحث الثاني: تحليل أداء القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

المبحث الأول: المراحل التاريخية لتطور الجهاز المصرفي الجزائري خلال (1990-2022):

سنتعرف في مبحثنا هذا على المراحل التاريخية التي مر بها الجهاز المصرفي الجزائري من الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2022.

المطلب الأول: تطور الإصلاحات المصرفية خلال 1990-2014.

يتضمن هذا المطلب كل من قانون النقد والقرض وأهمية الإصلاحات المصرفية خلال (1990-2014).

الفرع الأول: الإصلاحات المصرفية في إطار قانون النقد والقرض.

يتجلى أهم إصلاح مصرفي في الجزائر في صدور قانون النقد والقرض بموجب قانون 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990 والذي يعتبر منعرج حاسم في مسار الإصلاحات في الجزائر.

وقد جاء ليضع النظام المصرفي المالي الجزائري على مسار جديد وبعيد للمصارف ويعيد للمصارف دورها في التمويل.

أولا: مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار قانون النقد والقرض.

تماشيا مع سياسة السوق المفتوحة ومحاولة الاندماج في الاقتصاد الدولي وعدم فاعلية الإصلاحات السابقة وسلبياتها فكرة السلطات في لإصلاح جدري للمنظومة المصرفية هذا ما جاء به قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض والذي أعاد التعريف لهيكل النظام المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول في مختلف بلدان العالم، لاسيما المتطورة منها، فلقد حدث تغيير جدري في فلسفة العمل المصرفي مع المرحلة السابقة وذلك من حيث القواعد والإجراءات وكذا من حيث التعامل و المكانيزمات ضف إلى ذلك تغيير المفاهيم وتجديد الصلاحيات المحولة للمؤسسات البنكية القيام بدورها في ظل مرحلة جديدة ومزاولة نشاطها في اقتصاد السوق الحرة.[1]

إن إصدار قانون النقد والقرض يمثل منعرج حاسم غرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق لحرة من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم، حيث وضع قانون 90/10 المتعلق بقانون النقد والقرض النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد إبراز دور النقد والسياسة النقدية ونتج عنها تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين فأعيد للبنك الجزائري استقلاليته وصلاحيته في تسيير النقد والائتمان للبنوك التجارية بوصفها أسواق اقتصادية مستقلة وظائفها التقليدية في منح الائتمان، كما تم فصل ميزانية الدولة على الدائرة النقدية من خلال وضع سقف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد المدة واسترجاعها إجباري في كل سنة وإرجاع ديون الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي.[2]

---

[1] أبو بكر خوالد، **تقييم إصلاح النقد والقرض الجزائر وأبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد 07، المجلد 02، المركز الديمقراطي العربي برلين –ألمانيا، فيفري 2018، ص 191.

[2] بلفور بن علي، **محاضرات في النظريات السياسية والنقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2003، ص 185-186.

أهم النقاط التي تضمنها قانون النقد والقرض في إيجاد علاقة حديثة بين مكونات النظام المصرفي من جهة وبينه وبين المؤسسات العمومية من جهة أخرى، بموجب هذا القانون أصبحت البنوك تقوم بدور الوساطة المالية من خلال جمع الودائع وتعبئتها ومنح القروض وتمويل مختلف الاستثمارات.

فقانون النقد والقرض جاء بمجموعة من التدابير نذكر أهمها فيما يلي:[1]

- منح الاستقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى إدارة توجيه السياسة النقدية في البلاد إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك وإدارته ومراقبته.
- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المعرفي وقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني، وذلك بإلغاء التخصيص المصرفي وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة، دخول الأسواق المالية ومواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي.
- تفعيل دور السوق المصرفية في التنمية المحلية وتمويل الاقتصاد الوطني وفتحه امام البنوك الخاصة والبنوك الاجنبية لمزاولة انشطتها المصرفية الى جانب اقراره بانشاء سوق للقيم المنقولة.

ثانيا: الهياكل الجديدة التي جاء بها قانون النقد والقرض.

أدخل قانون النقد والقرض 10/90 تعديلات هامة على النظام المصرفي الجزائري سواء على هيكل البنك المركزي ومهامه أو البنوك التجارية كما أحدث أجهزة تنظيمية ورقابية جديدة مهمتها تنظيم وتسيير الجهاز المصرفي أهمها:

- **بنك الجزائر والهيئات المديرة له:** بموجب قانون النقد والقرض 10/90 أصبح بنك الجزائر وهو عبارة عن مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستدلال المالي، يخضع إلى قواعد المحاسبة باعتباره تاجر مع الغير وتعود ملكية رأسماله بالكامل للدولة ويسيره المحافظ ومجلس النقد والقرض.[2]
- **مجلس النقد والقرض:** هو مجلس وطني له وظيفة تسيير بنك الجزائر ويتشكل من:[3]

✓ المحافظ رئيسا، نواب المحافظ كأعضاء، ثلاثة موظفين ساميين يعينون من طرف رئيس الحكومة.

✓ يعين ثلاثة موظفين مختلفين ليحلو محل الموظفين عند الضرورة ويؤدي مجلس قانون النقد والقرض وظيفتين هما:

---

[1] هشام بورصة، **النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة، 2008-2009، ص 31.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 16، المادة 11 من قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 1990/04/14، ص522.

[3] الجريدة الرسمية الديمقراطية الجزائرية، العدد 16، المادة 13 من قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 ل، ص 522.

- **وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر:** فبصته مجلس إدارة البنك يتمتع المجلس بأوسع الصلاحيات ضمن الحدود المنصوص عليها في قانون النقد والقرض ويجوز له أن يحدد من بين أعضائه لجانا استثمارية ويحدد صلاحياتها وقواعدها ويمكنه استشارة أي مؤسسة.
- **وظيفة السلعة النقدية في البلاد:** باعتباره لغة نقدية فهو يبين القوانين البنكية والمالية المرتبطة بإصدار النقود وتغطيتها.

- **هيئات الرقابة:** إن فتح مجال للبنوك الخاصة الوطنية والأجنبية وفقا للتنظيم، يحدد النظام المصرفي الجزائري تطلب أن تكون السلطات النقدية آليات وهيئات رقابية وهذا لضمان انضباط السوق المصرفي والمحافظة على استقرار النظام المصرفي وتتكون الهيئات من:[1]

- **لجنة الرقابة المصرفية:** نصت المادة 143 من قانون النقد والقرض على إنشاء هذه اللجنة باسم اللجنة المصرفية وهي مكلفة بمراقبة بين تطبيق القوانين والأنظمة الذي تتمتع بها البنوك، وتتكون من محافظ البنك المركزي رئيسا قاضيا من المحكمة العليا يقترحهما وزير المالية، تقوم بأعمال الرقابة على أساس الوثائق المستندية أو عن طريق الزيارات الميدانية إلى مقرات البنوك والمؤسسات المالية.
- **مركز المخاطر:** إن المنافسة بين البنوك ينحر عنها مخاطر مرتبطة بالقروض لهذا فالبنك المركزي يقوم بجمع المعلومات التي تهدف إلى مساعدة النظام البنكي على التقليل من المخاطر وعلى هذا الأساس أسس قانون النقد والقرض في مادته 160 هيئة تقوم بتجميع هذه المعلومات سميت "مركز المخاطر" تقوم بتنظيم وتسيير البنك المركزي تتكفل بجميع أسماء المستفيدين من القروض أو طبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية.
- **مركز عوارض الدفع:** قام بنك الجزائر بموجب 02/92 المؤرخ في 22 مارس 1992 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع وأجبر كل الوسطاء الماليين على الانضمام لهذه المركزية وتقديم المعلومات الضرورية لها لتقوم هذه الأخيرة بتنظيم المعلومات المرتبطة بالمشاكل التي قد تظهر عند استرجاع القرض أو تلك التي لها علاقة باستخدام مختلف وسائل الدفع.[2]
- **جهاز مكافحة إصدار الشيكات دون مئونة:** أتى هذا الجهاز ليدعم ضبط قواعد العمل بأهم وسائل الدفع ألا وهي الشيك وقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب قانون النقد والقرض 03/92 المؤرخ في 22 مارس 1992، ويعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين إذ من الضروري على الوسطاء الماليين الذين تعرضوا للمشاكل عدم كفاية الرصيد وعدم وجوده أصلا أن يصرحوا إلى مركزية عوارض الدفع حتى يمكن تبليغها إلى الوسطاء الماليين الآخرين.[3]

---

[1] فريد بن جربيع، **حوكمة الجهاز المصرفي ودورها في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، مذكرة ماجستير علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، سنة 2012-2013، ص 101.

[2] صفوان العيد، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط الخصخصة**، دراسة التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص 17.

[3] الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص 375.

ثالثا: أهم تعديلات قانون النقد والقرض:

تتمثل أهم هذه التعديلات فيما يلي:

- **تعديلات سنة 2001م:** بعد أكثر من 10 سنوات على إصدار قانون النقد والقرض 10/90 جاء أولا تعديل له عن طريق الأمر الرئاسي 01/04 المؤرخ في 27 فيفري 2001م وقدمنا هذا التعديل بصفة خاصة الجوانب الإدارية لتسيير وإدارة بنك الجزائر دون أن يكون له أي أثر على جوهر قانون النقد والقرض والمواد الموجودة فيه بالإضافة إلى الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.[1]
- **تعديلات سنة 2003م:** لقد عرف القانون 10/90 تعديلا جزئيا في 2003م، والذي تمم توجيه الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 وهو الأكبر أهمية وبقد جاء هذا النص التشريعي بتخيط الجهاز المصرفي في ضعف كبير في الأداء خاصة بعد الفضائح المتعلقة بإغلاق بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري ومن أبرز التعديلات في هذا الأمر ما يلي:[2]

✓ الفصل بين مجلس إدارة البنك الجزائر ومجلس النقد والقرض بعدما كان هذا الأخير يؤدي دور الهيئتين في نفس الوقت.

✓ فتح عهدة المحافظ ونوابه حيث أصبحت غير محددة أو بالتالي خاضعة لسلطة رئيس الجمهورية بعدما كانت عهدة المحافظ ست سنوات وعهدة نواب المحافظ خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ولا يمكن إقالتهم إلا بمبررات محددة قانونيا.

✓ توسي نطاق صلاحيات مجلس النقد والقرض باعتباره سلطة نقدية.

✓ إنشاء هيئة مراقبة على مستوى بنك الجزائر مهمتها الرقابة الداخلية على بنك الجزائر لا سيما الناحية المالية والمحاسبية مع الإشارة هنا إلى أن بنك الجزائر لا يخضع لرقابة مجلس المحاسبة.

✓ دعم اللجنة المصرفية، وهي هيئة المراقبة البنوك للمؤسسات المالية وتزويده بأمانة خاصة.

✓ تعزيز المعايير والشروط لمتعلقة بإنشاء واعتماد المؤسسات المصرفية والمالية والإجراءات الموضوعة في تسييرها.

- **تعديلات سنة 2010م:** لقد جاء الأمر رقم 04/10 المؤرخ في 2010/08/26م بهدف تعديل الأمر 03/11 المتعلق بالنقد والقرض ومن أهم هذه التعديلات ما يلي:

✓ اشتراط نسبة المساهمة الوطنية في إطار الشراة بما لا يقل عن 1 من رأس المال بالنسبة للترخيص للمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمه القانون الجزائري.

✓ تعزيز الرقابة الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة فعال.[3]

---

[1] بن أحمد لخضر، العباس، **النظام المصرفي في ظل الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له**، مجلة دفاتر الاقتصادية، لمجلد 4، العدد 007، الجزائر، 2013، ص 37.

[2] رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة-الجزائر، 2008، ص 304.

[3] شريفة جهدي، **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية**، دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات مسألية واقتصادية، جامعة ورقلة-الجزائر، الجزائر 2014، ص 143.

الفرع الثاني: أهمية الإصلاحات المصرفية خلال الفترة (1990-2014):

يوضح الشكل رقم (02) أهمية الإصلاحات المصرفية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014):

يوضح الشكل رقم (02) أهمية الإصلاحات المصرفية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014):

الدخول في سياق تحرير وعولمة النشاط المصرفي من خلال الترخيص بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية ومكاتب تمثيل أجنبية على أن تكون المعاملة بالمثل.

الإعلان عن:

الإصلاحات المصرفية المنتهجة خلال الفترة (1990-2014)

قواعد العملية الحديثة والتطوير المصرفي من خلال:

التأسيس لتبني فلسفة العمل المصرفي الشامل من خلال:

- أنشطة السوق المالية.
- المساعدة على تأسيس الشركات.
- المساعدة على تسيير المشكلات.
- إنشاء الشركات التابعة.
- الهندسة المالية وغيرها.
- صيرفة التأمين.

محاولة الوفاء بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال:

- رفع الحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية.
- تعزيز إدارة المخاطر من خلال إنشاء مركزية للمخاطر.
- تعزيز السيولة والقدرة على الوفاء.
- تعزيز متطلبات الإفصاح.

محاولة لإرساء قواعد لحوكمة البنوك والمؤسسات المالية من خلال:

- تقييم أخلاقيات المهنة وذلك من خلال ضرورة منح كل شخص طبيعي أو معنوي من مزاولة تأسيس أو إدارة بنك أو مؤسسة مالية توفرت فيه أحد الموانع السالفة الذكر.
- تعزيز النمو المهني، والذي يشمل مراقبة البنوك ومحافظي الحسابات.
- تعزيز متطلبات الإفصاح.

المصدر: عامر تقرير، أثر تطور القطاع المصرفي الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1998-2012، مرجع سبق ذكره، ص226.

المطلب الثاني: تطور الإصلاحات المصرفية خلال الفترة 2015/2022.

- **تعديلات 2017 م:** وتتمثل في التعديلات في الأمر 10/17 المؤرخ في 2017/10/11 والمعدل والمتمم بالمادة 45 مكرر المتعلق بالتمويل غير التقليدي.
- **تعديلات 2018م:** تتجسد هذه التعديلات في:

✓ النظام رقم 01/18 المؤرخ في 30 أفريل 2018م المعدل والمتمم لنظام 03/04 المؤرخ في مارس 2004 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية وأهم ما جاء به هذا النظام ما يلي:[1]

- تعريف الودائع.
- إلزام البنوك بالاكتساب في رأس مال شركة ضمان الودائع المصرفية.
- إلزام البنوك بدفع علاوة سنوية يحددها مجلس النقد والقرض في حدود 1% إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية.
- إلزام البنوك بالتصريح بإجمالي الودائع القابلة لاسترداد في 31 ديسمبر من كل سنة.

✓ النظام رقم 03/18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2008م المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر وأهم ما تضمنه هذا لنظام ما يلي:[2]

- تحديد رأس المال التأسيسي للبنوك 20 مليار دينار على الأقل و6 مليار و503 مليون دينار للمؤسسات المالية.

- **تعديل سنة 2020:** [3] بناء على مداولات مجلس النقد والقرض بتاريخ 15 مارس 2020 يصدر النظام رقم 01/20 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المعرفية، ينص النظام على ما يلي:

- المادة 01: يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المعرفية للبنوك والمؤسسات المالية.
- المادة 02: يقصد بالشروط البنكية المكافآت والتعريفات والعمولات المطبقة على العمليات المعرفية التي تقوم بها للبنوك والمؤسسات المالية.
- المادة 03: تعتبر عمليات معرفية كل العمليات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية في معاملتها مع الزبائن، كما هي محددة في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أ, 2003 المعدل والمتمم.
- المادة 04: يجب أن يخضع تسويق أي منتوج جديد أو خدمته بنكية من طرف البنوك أو المؤسسات المالية لترخيص مسبق صادر عن بنك الجزائر.
- المادة 05: في مفهوم هذا النظام يقصد بمنتوج أو خدمة جديدة كل منتوج إدخار أو منتوج قرض أو خدمة بنكية لم يكن محل ترخيص ولم يكن محل طرح في السوق.

---

[1] راجع المواد 2،3،4،5،7 من النظام 01/18 المؤرخ في 2018/03/04م المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، أنظمة بنك الجزائر 2018م.

[2] راجع المواد 02 من النظام 02/18 المؤرخ في 2018/11/04م المتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات الكمالية في الجزائر، أنظمة بنك الجزائر 2018م.

[3] بن عيسى أمينة، **محاضرات قانون النقد والقرض**، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم المالية والمحاسبية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2022-2023، ص 66-69.

- المادة 06: سيتم تحديد العناصر المكونة للملف الواجب تقديمها دعما لطلب الترخيص لتسويق المنتوج الجديد أو الخدمة البنكية الجديدة بتعليمه بنك الجزائر.
- المادة 07: تقوم مصالح بنك الجزائر بمسك مدونة يوثق فيها المنتجات والخدمات البنكية المرخصة ويتم تحيينها بصفة دورية تكون هذه المدونة محل نشر من طرف بنك الجزائر وترسل إلى البنوك والمؤسسات المالية.

يجب على البنوك والمؤسسات الراغبة في تسويق المنتجات أو الخدمات البنكية المدرجة في المدونة المشار إليها أعلاه أن تقوم بتصريح لدى بنك الجزائر.

- المادة 08: سيتم تحديد صيغته ومضمون هذا التصريح بموجب مذكرة من مصالح بنك الجزائر.
- المادة 09: يتعين على البنوك والمؤسسات المالية أن تبلغ زبائنها والجمهور عن طريق كل الوسائل بالشروط البنكية التي تطبقها على العمليات المصرفية التي تقوم بها، وبهذه الصفة يتعين على البنوك والمؤسسات المالية أن تطلع زبائنها على شروط استعمال الحسابات المفتوحة وأسعار الخدمات المختلفة التي تسمح بها، وكذا الالتزامات المتبادلة بين البنك والزبون، يجب أن يتم تحديد هذه الشروط في عقد فتح الحساب أو في المستندات المرسلة لهذا الغرض.
- المادة 10: يجب على البنوك بالنسبة لكل العمليات المسجلة في الجانب الدائن من الحساب أن تقوم إجباريا بالقيد في الجانب الدائن للزبون في الآجال الموافقة لتاريخ تحديد القيمة.
- المادة 11: يتم تنظيم وتحديد تواريخ القيمة الخاصة بالعمليات المصرفية بتعليمة من بنك الجزائر.
- المادة 12: يترتب على تأخر يحدث في تنفيذ عملية معرفية بعد مضي تاريخ تحديد القيمة المذكورة أعلاه تقديم تعويض بدفع للزبون من قبل البنك أو المؤسسة المالية المعنية.
- المادة 13: يتم تحديد نسب الفائدة الدائنة والمدينة من قبل البنوك والمؤسسات المالية، بكل حرية ولا يمكن في كل الحالات أن نتعدى نيب الفائدة الفعلية الإجمالية على القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية معدل الفائدة الزائد الذي حدده بنك الجزائر.
- المادة 14: يتعين على البنوك أن تقدم مجانا الخدمات المصرفية الآتية: فتح وإقفال الحسابات بالدينار، منح دفتر الشيكات، منح دفتر الادخار، منح بطاقات بنكية داخلية، عمليات الدفع نقدا لدى البنك، إعداد وتسليم أو إرسال عند الاقتضاء وكشف حساب سنوي للزبون، الاطلاع على الحساب عن بعد وعملية تحويل ما بين الخواص على مستوى نفس البنك.
- المادة 15: يتم تحديد تعريفات العمولات المقتطعة من طرف البنوك بموجب عمليات التجارة الخارجية عند الستيراد وتحويل المداخيل بتعليمة من بنك الجزائر.
- المادة 16: تحدد البنوك والمؤسسات المالية باستثناء الخدمات المعرفية المجانية المنصوص عليها في المادة 14 أعلاه والعمولات المشار إليها في المادة 15 من هذا النظام بكل حرية، المعدلات ومستويات العمولات الأخرى يتعين على البنوك والمؤسسات المالية الاحترام الصارم للشروط المطبقة على العمليات المعرفية التي حددتها.

- المادة 17: يلغي هذا النظام أحكام النظام بما فيها تلك المتعلقة بمعدل الفائدة الزائد بتعليمة من بنك الجزائر.
- المادة 18: يلغي هذا النظام أحكام النظام رقم 01/13 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1434 الموافق لـ 08 أفريل 2013 والمحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية.

- **تعديل سنة 2022:** جاء هذا القانون لإدخال إجراءات جديدة للانتقال من عملة ورقية على رقمية، حيث إن مشروع القانون التمهيدي المعدل والمتمم للأمر 03/11 المؤرخ في 26 أوث 2003 المتعلق بالنقد والقرض تضمن إجراءات لتفعيل الصيرفة الإسلامية وضبطها بإطار قانوني يسمح باستقطاب الأموال المتداولة خارج البنوك التي بلغت حوالي 31% من الكتل النقدية الوطنية المتداولة والمقدرة بحوالي 30 مليار دولار مما يجعلها عديمة النفع للاقتصاد الرسمي حيث من شأنه هذا التعديل تكريس المعاملات الالكترونية وبالتالي تقبيص المعاملات الرقمية.

بالنسبة لهذا القانون فقد أعطى الإجراءات الخاصة بالصيرفة الإسلامية طابعا قانونيا وشرعيا ومكن البنوك العمومية والخاصة من العمل وفق هذه المنظومة المصرفية التي لا تتعامل بنسب الفائدة وتحديد شروط الادخار في إطار هذا النوع من الصيرفة وتحويله للاستثمار بالنسبة للشركات بالإضافة إلى تحديد الإطار العام للاستهلاك الأسر، إن هذا التعديل الجديد للقانون يدرج تسهيلات في العمليات والتحويلات الرقمية خاصة في مجال خدمات البيع والشراء بعملة رقمية.[1]

المطلب الثالث: التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي:

لقد واجه الجهاز المصرفي عقبات عديدة أدت إلى عفوية تطبيق الإصلاحات يمكن حصرها فيما يلي:

- **تحديات داخلية:** من أهمها ما يلي:[2]

✓ **صغر حجم البنوك:** بالرغم من زيادة رؤوس أموال البنوك الجزائرية والتطور الذي طالما فإنها تعاني من صغر حجمها مع مثيلاتها العربية والأجنبية هذا ما أدى إلى الاندماج البنكي من أجل تقوية وتعزيز مكانتها.

✓ **فقدان الاحترافية في ممارسة العمل المصرفي:** سواء تعلق الأمر بواقع سياسة جمع الودائع أو سياسة منح القروض.

✓ **عدم فعالية الجهاز المصرفي:** على المستويين المالي والاقتصادي.

✓ **هيكلة ملكية البنوك العمومية والتركيز في نصيبيها:** إذ أن القطاع العام لا يسيطر على هيكل صلاحية البنوك ومساهمة الدولة في رأسمالها بالكامل، مما أدى إلى استحواذ البنوك العمومية على إجمالي الأصول المصرفية (ظاهرة التركيز المالي)، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف المنافسة.

---

[1] بناشنهو فريدة، **قانون النقد والقرض**، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2022-2023، ص96.

[2] بلعابد ميادة، **أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية**، دراسة مقارنة الجزائر-فرنسا، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، أسواق مالية، 2014-2015، ص168-169.

- ✓ **مشكلة القروض المتعثرة:** بسبب السياسة الافتراضية التوسعية المنتهجة من طرف البنوك الجزائرية، تولدت ظاهرة القروض المتعثرة، هذا ما أدى إلى عرقلة النشاط المصرفي وفقدان القدرة على استرجاع القرض.
- ✓ **ضعف استخدام التكنولوجيا:** يحتاج الجهاز المصرفي إلى ضرورة تطبيق البرامج والتكنولوجيات العصرية وهذا لمواكبة التطورات الحاصلة على المستوى المحلي والدولي.
- ✓ **ضعف سياسة إدارة المخاطر:** لا تزال البنوك التجارية تتعامل مع المخاطر بطريقة تقليدية مما يصعب عليها إدارة وتجنب الأزمات المالية المفاجئة.
- ✓ **نقص الإطارات البشرية ذات كفاءة:** وهذا ناتج عن ضعف التكوين القاعدي وبطيء عملية التأهيل مما يؤدي إلى الاستمرارية في التعامل بالأساليب والطرق التقليدية ضف إلى ذلك نقص المحفزات وكثرة المشاكل المهنية.
- ✓ **ضيق السوق المالي والنقدي الأولي والثانوي:** الجهاز المصرفي بحاجة إلى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة يتم من خلالها تأمين السيولة وتوفير أدوات الدفع للبنوك ضف إلى ذلك في السوق المالي الجزائري (البورصة) حديثة النشأة تتسم بقلة المعاملات.

- **تحديات خارجية:** تتمثل في التطورات والتغيرات الحاصلة على مستوى الساحة الدولية هذا ما من شأنه يؤدي إلى التأثير على قدرة البنوك التجارية في أداء مهامها ويمكن أن نوجزها فيما يلي:[1]
- **ظاهرة العولمة:** تعني عولمة الخدمات البنكية والتي تؤثر مباشرة على أداء البنوك التجارية إيجابا وهذا بزيادة حدة منافسة في ظل سوق بنكية مفتوحة تؤدي إلى تحسين الخدمات وتنويعها ورفع كفاءة أداء البنوك وإما سلبا ومثال ذلك المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية نظرا لعدم تأهيل البنوك الجزائرية لحدة المنافسة.
- **ظاهرة البنوك الالكترونية:** تعد هذه البنوك من الدرجة الأولى وذلك بتوجيب على الجهاز المصرفي مواجهة بجدية، إذ تتميز البنوك الإلكترونية بقدرتها الفائقة على تقديم الخدمات البنكية في أي وقت بدون انقطاع وحتى في أيام العمل ومن أي مكان.

الالتزام بالاتفاقيات الدولية: حيث يجب على البنوك الجزائرية الالتزام بما جاء في اتفاقيات بازل كنسبة المالية (معيار كفاية رأس المال) من جهة والالتزام بتحرير القطاع المصرفي من جهة أخرى.

[1] مليكة زعيب، حياة نجار، **النظام البنكي الجزائري تشخيص الوقائع وتحديات المستقبل**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات، لشلف-الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2014، ص 404-405.

المبحث الثاني: تحليل أداء القطاع المصرفي في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2022/1990):

سنتعرف في مبحثنا هذا على:

المطلب الأول: تحليل تطور الودائع المصرفية إلى إجمالي الناتج المحلي في الجزائر (1990-2022).

الجدول رقم (03): تطور الودائع المصرفية إلى إجمالي الناتج المحلي في الجزائر (وحدة مليار دينار).

سنوات	TD	GDP	TD/GDP
1990	178,5	554,4	32,20
1991	223,4	862,1	25,91
1992	287	1074,7	26,71
1993	396,5	1189,7	31,06
1994	444,1	1487,4	29,86
1995	491,2	2005	24,50
1996	560	2570,3	21,79
1997	664,8	2780,2	23,91
1998	1113,7	2830,5	39,35
1999	1252,5	3238,2	38,68
2000	1441,9	4123,5	34,97
2001	1789,9	4227,1	42,34
2002	2127,4	4522,8	47,04
2003	2442,9	5252,3	46,51
2004	2606,6	6149,1	42,39
2005	2857,3	7562	37,78
2006	3400,2	8501,6	39,99
2007	4321,8	9352,9	46,21
2008	4937,9	11042,8	44,72
2009	4731,8	9968	47,47
2010	5395	11991,6	44,99
2011	6283,3	14526,6	43,25
2012	6690	16115,4	41,51
2013	7229,2	16647,9	43,42
2014	8518,5	17228,6	49,44
2015	8335,1	16712,7	49,87

2016	8141,5	17514,6	46,48
2017	9207,5	18876,2	48,78
2018	10113,1	20393,5	49,59
2019	9882,63	20501,1	48,21
2020	9916,9	18383,8	53,94
2021	8080,1	22021,6	55,15
2022	9515,6	27688,8	58,21

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

الشكل رقم (05): رسم البياني يمثل تطور الودائع المصرفية إلى إجمالي الناتج المحلي في الجزائر (وحدة مليار دينار).

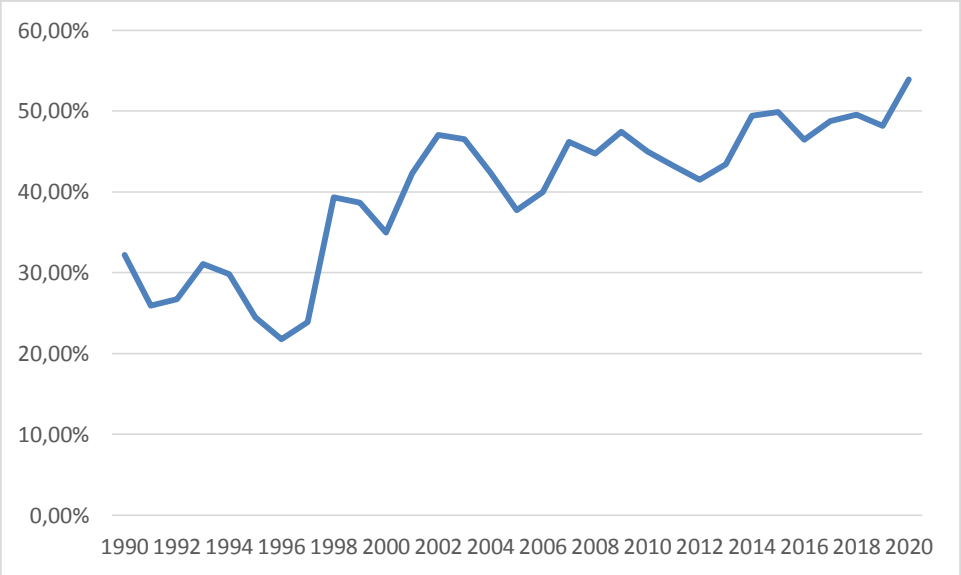

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والرسم البياني أعلاه يتضح ما يلي:

يوضح الجدول والرسم البياني تطور مؤشر الودائع المصرفية إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من 1990 إلى 2022.

- حيث يلاحظ أن هذا المؤشر قد عرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال كامل فترة الدراسة، وعموما فإنه يمكن التميز بين مرحلتين من حيث تطور قيمة هذا المؤشر.

المرحلة الأولى: تمثل الفترة من (1990-1997) فقد شكلت نسبة الودائع المصرفية إلى جمالي الناتج المحلي معدلات تتراوح بين 32,19% كأعلى قيمة لها و21,79% كأدنى قيمة، وهذا بسبب ضعف وعدم قدرته على التأثير في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي فانخفاض هذا المؤشر يعكس الدور المحدود للبنوك التجارية في تعبئة المدخرات ومنه عدم قدرة الاقتصاد الوطني على الاعتماد على الجهاز البنكي لتمويل الاستثمارات.

المرحلة الثانية: تمثل الفترة من (1998–2022) شهدت هذه المرحلة تطور ملحوظا حيث سجلت 34,97% كأدنى قيمة سنة 2000 و53,94% كأدنى قيمة في سنة 2020 وتسجل هذه النسبة إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي من جهة بسبب جائحة كوفيد وتحسن رصيد الودائع الإجمالية من جهة ثانية.

المطلب الثاني: تحليل تطور القروض المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990–2022):

الجدول والرسم البياني التاليين يمثلان تطور القروض المصرفية في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2022.

الجدول رقم (02): تطور القروض المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من 1990إلى 2022:

CP/GDP	TC/GDP	GDP	CP	TC	سنوات
4,44	44,55	55,44	24,6	247	**1990**
3,70	37,80	862,1	31,6	325,9	**1991**
7,07	37,98	1074,7	76	408,2	**1992**
6,48	18,42	1189,7	77,1	219,2	**1993**
6,50	20,49	1487,4	96,7	304,8	**1994**
5,11	28,15	2005	102,5	564,5	**1995**
5,01	30,22	2570,3	128,8	776,8	**1996**
3,90	26,66	2780,2	108,3	741,3	**1997**
6,09	32,02	2830,5	172,4	906,2	**1998**
6,82	35,54	3238,2	221	1150,7	**1999**
7,07	24,10	4123,5	291,7	993,7	**2000**
7,95	25,51	4227,1	337,9	1078,4	**2001**
12,18	28,01	4522,8	551	1266,8	**2002**
11,20	26,28	5252,3	588,5	1380,2	**2003**
10,98	24,96	6149,1	675,4	1535	**2004**
11,87	23,58	7562	897,3	1779,8	**2005**
12,43	23.69	8501,6	1057	1905,4	**2006**
13	30,96	9352,9	1216	2205,2	**2007**
12,80	27,25	11042,8	1413,3	2615,5	**2008**
16,06	30,96	9968	1600,6	3086,5	**2009**
16,07	27,25	1199,6	1806,7	3268,1	**2010**
13,66	25,65	14526,6	1984,2	3726,5	**2011**
13,94	26,61	16115,4	2247	4287,6	**2012**

16,35	30,97	16647,9	2722	5156,3	**2013**
18,12	37,75	17228,6	3121,7	6504,6	**2014**
21,47	43,54	16712,7	3588,3	7277,2	**2015**
22,59	45,16	17514,6	3957,1	7909,9	**2016**
24,20	47,04	18876,2	4568,3	8880	**2017**
24,68	48,92	20393,5	5032,2	9976,3	**2018**
25,47	52,96	20501,1	5221,3	10857,8	**2019**
29,31	60,83	18383,8	5389	11182,3	**2020**
18,81	44,67	122021,6	4143,5	9839,20	**2021**
15,48	36,11	27688,8	4287	10000,68	**2022**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات Banque d'Algérie Juin 2022 bulletin statistique de la Banque d'Algérie servies rétrospectives Hors-série pp 30-62

الشكل رقم (04): رسم بياني رقم يمثل تطور القروض المصرفية إلى الناتج المجلي الإجمالي في الجزائر من 1990إلى 2022:

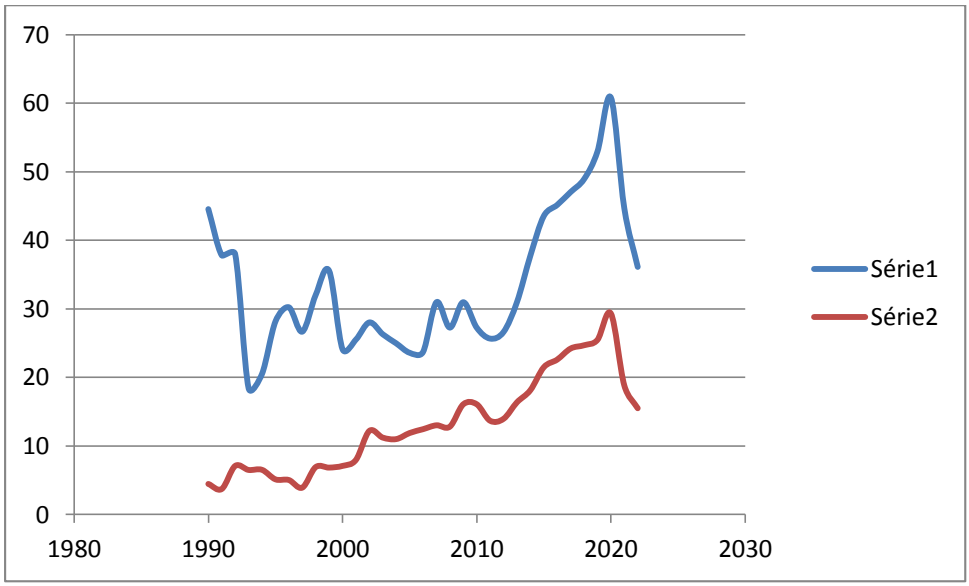

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

من الجدول والرسم البياني اتضح أن:

- **<u>أولا: مؤشر نسبة القروض المصرفية إلى إجمالي الناتج المحلي:</u>**
- الذي يقيس قدرة النظام المصرفي على التمويل للنشاط الاقتصادي للقطاعين العام والخاص، كلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على عمق مالي أكبر في النظام المصرفي وبالتالي ارتفاع مساهمته في تمويل النشاط الاقتصادي

والعكس صحيح في حالة تسجيل المؤشر لمعدلات ضعيفة يدل على ضعف مستوى العمق المالي وبالتالي النظام المصرفي لا يساهم كما ينبغي في تمويل النشاط الاقتصادي.

من 1990 إلى 2022 عرف هذا المؤشر تذبذبا ملحوظا طوال هذه الفترة.

- **الفترة (1990-2001):** تسجيل أدنى نسبة تقدر بـ 18,42% وأعلى نسبة كانت في سنة 1990 بمعدل قدر بـ 44,55% وهذه الفترة تزامنت مع إصلاح النظام المصرفي بصدور قانون النقد والقرض 10/90 الذي أعاد النظام المصرفي دوره الأساسي في تمويل النشاط الاقتصادي وكذا الإصلاحات التي باشرتها السلطات الجزائرية بمساعدة المؤسسات النقدية والمالية الدولية وبالتالي هذا المؤشر يعكس تحسن في قدرة البنوك لتعبئة الودائع مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي.
- **الفترة (2002-2014):** سجل المؤشر تراجعا بلغت في المتوسط 27,05% مع تسجيل سنة 2014 معدلا اعلى خلال هذه الفترة وصل الى 37,75% وهي الفترة التي شهدت افلاس البنوك الخاصة وفقدان الثقة جزئيا في النظام المصرفي الجزائري.
- **الفترة (2015-2022):** شهدت ارتفاعا ملحوظا في قيمة المؤشر بلغت في المتوسطة 49,74% وهي الفترة التي تزامنت مع تراجع اسعار النفط وكذا تعديل قانون النقد والقرض بإصدار 10.17المتعلق بالتمويل غير التقليدي وكذا التدابير الاستثنائية التي اتخذها بنك الجزائر للتخفيف من الانعكاسات السلبية للجائحة (كوفيد 19)خلال سنة 2020.

ثانيا: تحليل نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي:

شهد تذبذبا مستمرا خلال فترة الدراسة كاملة (1990-2022).

- **الفترة (1990-2001):** سجل معدلات ضعيفة وصلت في المتوسط إلى 5,85% حيث كانت هذه الفترة في بداية تحرير النظام المصرفي الجزائري بصدور قانون النقد والقرض 10/90 وكذلك تزامنا مع السياسة النقدية والمالية التقشفية التي انتهجتها الجزائر آنذاك.
- **الفترة (2002-2014):** شهدت هذه الفترة تحسن في هذا المؤشر وصلت في المتوسط إلى 13,67% وهي الفترة التي تم فيها تعديل قانون النقد والقرض بموجب الأمر 11/03 وعملت السلطات على تشجيع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مشاريع دعم وتشغيل الشباب وتقديم كل أنواع التسهيلات خاصة الائتمانية وبالتالي رفع مساهمة النظام المصرفي في تمويل القطاع الخاص.
- **الفترة (2015-2022):** شهدت نوعا من الارتفاع الملحوظ والمستقر مسجلة في المتوسط بنسبة 24,62% وهذا يعكس رغبة السلطات في تشجيع تمويل القطاع الخاص ورفع مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

وبالرغم من زيادة حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص في الجزائر في السنوات الأخيرة إلا أنه يعتبر دون المستوى المطلوب ومتدني مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثالث: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر(2022/1990):

جدول رقم (01): يمثل تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي PIRB	معدلات النمو
1990	2619,74	0,8
1991	3236,23	-1,2
1992	3063,55	1,8
1993	2813,91	-2,1
1994	2727,14	-0,9
1995	2832,31	3,8
1996	3058,46	4,1
1997	3130,11	1,1
1998	3035	5,5
1999	3384,4	3,2
2000	4296,66	2,2
2001	4227,11	2,1
2002	4459	4,7
2003	4966,73	6,9
2004	5595,17	5,2
2005	6786,26	5,1
2006	7463,55	2
2007	7956,94	3
2008	8906,95	2,4
2009	7653,89	1,6
2010	8844,96	3,6
2011	10273,61	2,8
2012	10453,85	3,4
2013	10395,89	2,8
2014	10439,99	3,8
2015	9610,13	3,7
2016	9540	3,3
2017	9586	1,3
2018	10112,38	1,2
2019	9942,33	1

2020	8705,27	-1,5
2021	9725,13	3,5
2022	11218,91	3,2

الوحدة النقدية (مليار د.ج)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر 2022، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر والتقرير السنوي 2021، ص 103.

الشكل رقم(03): رسم بياني يمثل تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

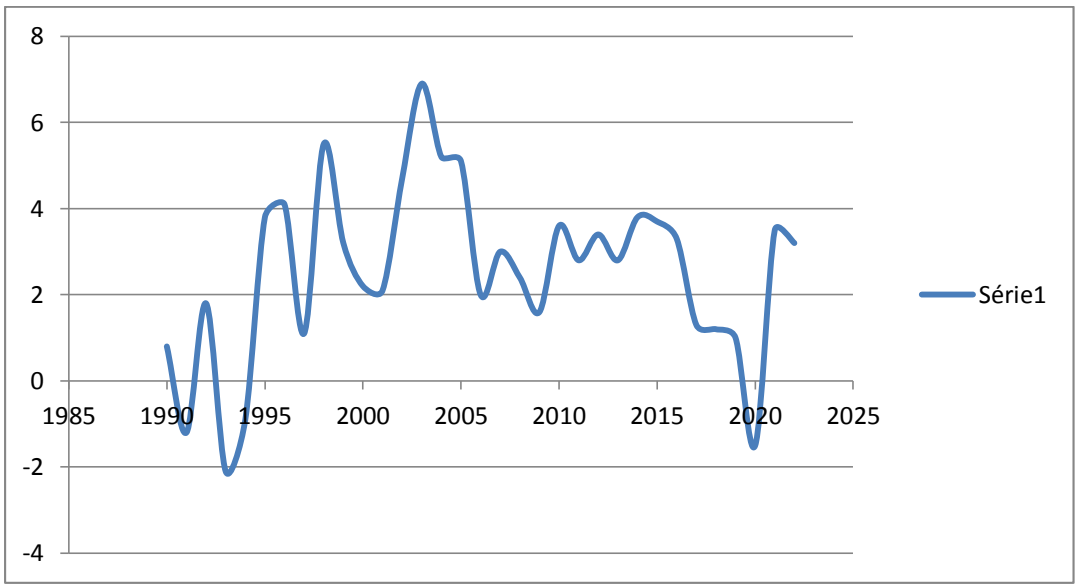

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

يتضح لنا من خلال الجدول والرسم البياني أعلاه ما يلي:

- **الفترة من (1990-1998):** اتصفت هذه الفترة بـ:

- الاتفاقين الأول والثاني مع صندوق النقد الدولي والتي نتجت عنها اختلالات في الاقتصاد الوطني أي أنه تم تسجيل انخفاض في الناتج المحلي الحقيقي.
- ضعف الآلية الإنتاجية الوطنية.
- اعتماد الاقتصاد الوطني على المحروقات فبمجرد انخفاض أسعارها ابتداء من 1991 حتى تدهور معدل نمو الاقتصاد.
- قيام الجزائر بعملية جدولة الديون الخارجية من خلال الاتفاق الثالث المبرم مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994.
- وضع برنامج يسمح بإزالة الاختلال المالي والتضخم والكساد الاقتصادي الإصلاح الهيكلي (95-98)، لقد كانت تأثيرات الإصلاحات فعالة ومشجعة حيث تحول الاقتصاد من حالة الكساد إلى حالة النمو وهذا ما تبينه الناتج في تلك الفترة فبداية من 1995 تم تسجيل معدلات نمو موجبة وصلت إلى 5.1% سنة 1998 نتيجة استقرار

أسعار البترول، وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة أما التراجع الذي عرفه سنة 1997 راجع إلى تدهور الظروف المناخية التي أدت إلى انخفاض الناتج الزراعي ب 24% وكذا تراجع الإنتاج وانخفاض الاستثمار الخاص وضعف القطاع الصناعي بحيث معدل نمو هذه السنة 1.1%

- **الفترة من (1998-2008):** اتصفت هذه الفترة بـ:

- الاستثمارات الكبيرة المنجزة في قطاع الإسكان والأشغال العمومية نتيجة الاستفادة من مشاريع فترشي الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009).
- الأسعار الكبيرة التي عرفتها المحروقات.
- عرفت معدلات النمو نوعا من الاستقرار في القيم الموجبة رغم تسجيلها بعض الانخفاضات خلال سنتي 2000 و2001 بمعدل نمو 2,2% و2,1% على التوالي إلا أنه عاود الارتفاع في السنوات الموالية لا كن ما سرعان ما عاد معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي للانخفاض ابتداء من سنة 2008 نتيجة انخفاض في أسعار المحروقات جراء الأزمة المالية العالمية بمعدل نمو وصل إلى 2,4%.

- **الفترة (2009-2017):** اتصفت هذه الفترة بـ:

- متوسط معدل النمو بلغ 3% وهذا راجع أساسا لارتباط بمتغيرات أسعار النفط حيث انخفض سعر النفط إلى أقل من النصف في 2015 ويبقى هذا المعدل ضئيلا جدا مقارنة بالإمكانيات المتوفرة في الجزائر وبالهدف الذي سطرته في البرنامج الحماسي الأخير وهو بلوغ معدل نمو سنوي قدره 7% بحلول 2013.
- بسبب استمرار في انخفاض سعر البترول تفاقم العجز في ميزان المدفوعات بين سنتي 2015-2016 والذي قدر بـ 478 مليار دينار و2736 مليار دينار على التوالي.
- تبني السلطات في الجزائر عدة إجراءات الهدف منها: ترشيد النفقات العامة ومن ثم توفيق البرنامج الخماسي للتنمية، فتح برنامج الاستثمارات العمومية، تجميد كل العمليات التي لم تنطلق.
- كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل منها سياسة ترشيد النفقات العامة ا من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية التي تكتسي طالع الأولوية القى وهذا ما يؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج الخاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل وهذا ما يفسر الانخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي انتقل من 3,3% في 2016 إلى 1,3% في 2017.

- **الفترة (2017-2022):** اتصفت هذه الفترة بـ:

- تباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي الدافعي بشكل ملحوظ بسبب التراجع القوي لوتيرة توسع قطاع المحروقات من حيث القيمة حيث 95,86 مليار دينار ولم يكن نموه من حيث الحجم إلا بـ 1,3% مقابل 33% في 2016 وفي 2018 وصل معدل النمو إلى 1,2% ليصل إلى 1% في سنة 2019 وهو أدنى مستوى له منذ أكثر من 20 سنة وفي سنة 2020 عرف الناتج المحلي الحقيقي تراجع غير مسبوق بمعدل نمو بنسبة 5,1% بسبب الأزمة الصعبة التي شهدتها الجزائر بسبب فيروس كورونا والتي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد.

- أما في سنة 2021 عرف الاقتصاد الوطني انتعاش ملحوظ نتيجة تحسن الوضعية الوبائية إذ تعدت إجمالي الناتج ما قبل الأزمة مسجلا 22021,5 أي بزيادة الناتج الداخلي 15,7% الذي نتج عنه بلوغ إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي 3,5% وأوضحت نتائج النشرة أ، الناتج الإجمالي الحقيقي المعدل موسميا حتى خلال الثلاثي الثاني من عام 2022 ارتفاعا بلغت نسبته 2,8% مقارنة بما كان عليه في الثلاثي الأول وهو تحسن ملحوظ في الناتج المحلي الحقيقي وفي نهاية ديسمبر 2022 وصل معدل النمو الحقيقي إلى 3,2% مقارنة بنسبة 20121 فقد حقق ارتفاعا.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل يمكن القول بأن الادخار المصرفي الجزائري هو في تطور مستمر نوعا ما وهذا ما أثبتته مؤشرات قياس درجة التطور على قرار نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي أو نسبة القروض المصرفية إلى إجمالي الناتج المحلي، وهذا من شأنه أن يلعب دور مهم وفعال في تشجيع النمو الاقتصادي في الجزائر، كما تشير الإشارة إلى أنه لا يجب التوقف عن هذا القدر من التمويل لابد من اتخاذ سياسات هادفة تسعى إلى تفعيل دور القطاع المصرفي في عملية التطور الاقتصادي.

الخاتمة

خاتمة:

إن النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلد إذ أنه مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي التي ترتبط به ولو بشكل نسبي، فهو يعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة فانطلاق من تكور نظريات ونماذج النمو الاقتصادي والتي اختلفت في نظرتها وتفسيرها لعملية النمو حيث أرجعت النظريات التقليدية إلى عملية التراكم الرأسمالي ونفس الأمر بالنسبة إلى بعض الكينزيين، وكذا نظريات الفكر المعاصر أكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو وهذا من خلال تطبيق إحدى سياستها، ولقد حاولنا في هذه الدراسة أن نسلط الضوء على أثر أداء القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2022) حيث قادتنا الدراسة إلى النتائج التالية:

أولا: نتائج الدراسة.

- أداء القطاع المصرفي له تأثير كبير على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث يسهم في توجيه الاستثمارات وتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- هناك حاجة إلى سياسات اقتصادية وإصلاحات مصرفية موجهة بشكل صحيحي لتعزيز أداء القطاع المصرفي وتعزيز دوره في دعم النمو الاقتصادي.
- التحسينات في أداء البنوك مثل زيادة الائتمان وتقديم خدمات مالية أكثر كفاءة يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي وتساهم في تحقيق التنمية.
- القروض المصرفية تزيد الاستثمارات ومنه تحفز النمو الاقتصادي.

ثانيا: الاقتراحات.

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- من أجل ضمان نمو مستديم وكافي لابد من تعميق الإصلاحات الاقتصادية القائمة منذ 1990.
- إن التطور المصرفي يعزز من النمو وعلى هذا الأساس يجب إعطاء اهتمام كبير من قبل السلطات المختصة بالقطاع المصرفي.
- إن عمليات الإصلاح التي شهدها القطاع المصرفي الجزائري يجب ألا تبقى حبيسة الإدراج وإنما يجب تفعيلها في كل مرة بغية تحسين أداء القطاع المصرفي.
- تحسين الظروف الاقتصادية والسياسية وتوفير التسهيلات التي تساهم على جلب الاستثمار الأجنبي،

ثالثا: آفاق البحث.

لقد تبين لنا من خلال معالجة هذا الموضوع بأن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث وتقترحها لتكون إشكالية البحوث ودراسات نأمل أن تنال حقها من الدراسة والتحليل في المستقبل وهي:

- انعكاسات الإصلاحات الهيكلية على النظام المصرفي الجزائري.
- أثر علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

الكتب:

1. أحمد محمد غينم، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، المكتبة المصرية، مصر، 2007.

2. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

3. جمال جويدان الجمل، دراسات في الأسواق المالية والنقدية، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2002.

4. دوبي محمد موسن عريقات، مبادئ الاقتصاد "التحليل الكمي"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 01، 2006.

5. رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة–الجزائر، 2008.

6. سعيد مسعود، الموسوعة الاقتصادية، شركة المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، 1997.

7. سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات، إدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرون، الطيعة الأولى، دار المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2011.

8. صبح محمود، الابتكارات المالية المؤسسات والأوراق المالية الغائبة عن السوق المالي المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1999.

9. طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار الجامعية الجديدة الإسكندرية، مصر 2007.

10. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

11. عبد الغفار الحنفي، إدارة المصارف السياسات المصرفية تحليل القوائم المالية الجواني التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية، الدار الجامعية، مصر 2007.

12. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة البنوك، الطبعة الأولى، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000.

13. عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي (النظري والسياسات)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

14. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كمي)، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2002.

15. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي وكلي للمبادئ"، الدار الجامعية للنشر، الأردن، 2001.

16. عبد المطلب، عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006.

17. كريم حبيب وحازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة ولغات المؤسسة الحديثة للمكتبات، طرابلس، لبنان.

18. محمد الفاتح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج، مصر، الطبعة الأولى.

19. محمد سعيد سلطان سويم، إدارة البنوك، دار هاني للطباعة، مصر.

20. محمد صالح تركي القرديشي، علم الاقتصاد والتنمية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

21. محمد عزت عزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.

22. محمد مدحت القرني، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

23. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

24. ميشيل تواردو، ترجمة محمود حسن حسين ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، 2019.

25. هشام محمود الأقداحي، امتلاكات التنمية والتخطيط في التجمعات الجديدة والمتحدثة، مؤسسة شباب الجامعة، 2010

26. هيل عجمي الجنابي، رمزي ياسين بسع أرسلاني، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

أطروحات دكتوراه:

1. بلعابد ميادة، أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية، دراسة مقارنة الجزائر–فرنسا، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، أسواق مالية، 2014–2015.

2. شريفة جهدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية، دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006–2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات مسألية واقتصادية، جامعة ورقلة–الجزائر، الجزائر 2014.

3. عادل زقرير، أثر تطور الجهاز المصرفي الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998–2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014–2015.

رسائل ماجستير:

1. بودفدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001–2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهم، الجزائر، سنة 2009، 2020.

2. ساعد ابتسام، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، أطروحة ماجستير العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003.

3.شان رمضان عبد الهاجاني، أثر القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004 إلى 2020، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، قسم المالية والمصرفية، جامعة الشرق الأردني، نيقوسيا، 2021.

4.صفوان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط الخصخصة، دراسة التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2010-2011.

5.عبد الغفار غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1990-2006، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، فرع التجارة الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير، قيم علوم التسيير، 2009-2020.

6.فريد بن جربيع، حوكمة الجهاز المصرفي ودورها في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، مذكرة ماجستير علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، سنة 2012-2013.

7.نباتي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.

8.هاني أحمد محمود دبيك، العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.

9.هشام بورصة، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2008-2009.

مذكرات ماستر:

1.حواشين رماح، النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية 2000، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات العمل، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2019.

2.سهام مخلوفي، دور تحرير القطاع المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية حالة الجزائر والأردن، 200-2014، رسالة ماستر أكاديمي، الطور الثاني، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 23-05-2016.

3.عمار صاق، تطور القطاع المصرفي الجزائري وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية وصفية خلال الفترة 1990-2013)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة مسيلة، 2014-2015.

مقالات/مجلات:

1. أبو بكر خوالد، تقييم إصلاح النقد والقرض الجزائر وأبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 07، المجلد 02، المركز الديمقراطي العربي برلين –ألمانيا، فيفري 2018.

2. بن أحمد لخضر، العباس، النظام المصرفي في ظل الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له، مجلة دفاتر الاقتصادية، لمجلد 4، العدد 007، الجزائر، 2013.

3. رجراج وهيبة، إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 05، الجزائر، 2004.

4. زكرياء مسعودي، خليفة عزي، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج، دراسة قياسية للفترة 1980–2017، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 07، الجزائر، ديسمبر، 2019.

5. ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، علاقات وروابط، مجلة التراث، العدد 10، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر،2013.

6. فضيلة ملوح وعلي مكنية، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990–2018، مقال منشور بتاريخ 2020/06/01، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة المدية الجزائر، 2020.

7. مليك محمودي، يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990–2014، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمد الوادي، العدد 07، 07–2016.

8. ياسر محمد أحمد أبو عبيدة، مدى تأثير كل من النفقات العامة والمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 2008–2017، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 04، وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، 2020.

مداخلات/ ملتقيات:

1. عمر عزاوي، سايح بوزيد، إصلاح القطاع المصرفي في الجزائر عاملا للتحديث والنمو الاقتصادي، مداخلة للمؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

2. فتحي الطاهر، غربي يسين، علاقة تطور النظام المالي بالنمو الاقتصادي على ضوء بعض الدراسات الاقتصادية القياسية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الوطني حول: النظام المالي وإشكالية تمويل لاقتصاديات النامية، جامعة معهد بوضياف، المسيلة، 4–5 فيفري، 2019.

3. مليكة زعيب، حياة نجار، النظام البنكي الجزائري تشخيص الوقائع وتحديات المستقبل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات، لشلف–الجزائر، يومي 14–15 ديسمبر 2014.

القوانين والمراسيم:

1. الجريدة الرسمية الديمقراطية الجزائرية، العدد 16، المادة 13 من قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 1990/04/14.

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 16، المادة 11 من قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 1990/04/14.

3. راجع المواد 02 من النظام 02/18 المؤرخ في 2018/11/04م المتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات الكمالية في الجزائر، أنظمة بنك الجزائر 2018م.

4. راجع المواد 2،3،4،5،7 من النظام 01/18 المؤرخ في 2018/03/04م المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، أنظمة بنك الجزائر 2018م.

مطبوعات بيداغوجية:

1. بلفور بن علي، محاضرات في النظريات السياسية والنقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2003.

2. بن عيسى أمينة، محاضرات قانون النقد والقرض، مطبوعة بيداغوجية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم المالية والمحاسبية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2022-2023.

3. بناشنهو فريدة، قانون النقد والقرض، مطبوعة بيداغوجية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2022-2023.

4. شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، التحليل الاقتصادي الكلي، مطبوعة بيداغوجية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

الكتب:

1. Jacques brasseur, introduction du l'économique du développement, Ormond colin Edition ,1993 pois.